

مُقَدِّمَةٌ نَقْدِيَّةٌ فِي تَحْقِيقِ النُّصُوصِ

الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني
جامعة الموصل / كلية الآداب

نقرأ ما كتبه العارفون في « تحقيق النصوص » ، ونفيد منه فوائد جمة (١) ، ونحاضر في ذلك ، ويكون لنا حوار طويل متشعب مع طلبة الدراسات العليا في مناهج هذا الفن جملة وتفصيلاً ؛ نظريةً وتطبيقاً ، وقد نختار في فصل من فصولنا الدراسية نصاً محققاً لنجعله — من وجهة نظر نقدية — مادة تطبيق لمفردات مانحن فيه ، نعرض له بالمناقشة والدرس والتحليل ، ونذكر : اننا اخترنا « منامات الوهراني — بتحقيق : إبراهيم شعلان ، ومحمد نفش (٢) » ، في فصل ، والجزء العشرين من « عيون التواريخ — لابن

(١) ينظر — على سبيل المثال لا الحصر — : أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص ، بتحقيقنا ، مجلة المورد ، العدد الأول ، من المجلد السادس ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ، ١١٧-١٣٨ ، عبد السلام هارون ؛ كتابه : تحقيق النصوص ونشرها ، صلاح الدين المنجد ؛ رسالته الصغيرة : قواعد تحقيق المخطوطات .

(٢) القاهرة - ١٩٦٨ .

شاكر الكتيبي، بتحقيق: الدكتور فيصل السامر ، ونبيلة عبد المنعم « (١) في فصل ثان والجزء الحادي والعشرين » منه ، بتحقيقهما (٢) « في فصل ثالث ، وتقريننا مظاهر التحقيق — بوصفه علماً وفناً — في اخراج هذه الاسفار ، فوجدنا كثيراً من أساليب معالجة النص المحفوظ، منها ما يقبل ومنها ما يقبل قبولاً مرأً، ومنها ما يرد لهذا السبب أو ذاك ، ونهيات لنا حصيلة المدارس مادةً ، لم نر أننا محتاجون إلى كتابتها ، تقديرًا منا للفرق الكبير بين ما يصلح أن يقال في محاضرة ، وما يمكن أن يكتب للقارئ العام ، ولكننا حملنا بعد حين على الكتابة حملاً ، فقد سأل سائل من الطلبة : وكيف تكون القراءة النقدية لنص محقق ، نريد امثولة ؟

وبعد النظر في دواعي هذا السؤال ومرامي ، وما يتصل بهذه المرامي من جدوى القراءة المطلوبة وجدنا :

أولاً : أن العناية بهذا الاتجاه العلمي لا تختلف — من حيث بواعثها وأهدافها ونتائجها أيضاً — عن العناية بنقد أي أثر إبداعي كديوان الشعر ، والمجموعة القصصية ، والرواية ، ولم لا يكون لتحقيق النص القديم نقاده. ومناهج نقده، وقد اتسعت اليوم دائرة اهتمام النقاد ، فبدأنا نقرأ نقداً للفن التشكيلي، ونقدًا للأعمال المصورة كرقوق السينما والتلفاز ، ونقدًا ... ونقدًا .. ، فلا تستنكر أو تستنكر إذاً على تحقيق النصوص محاولةً لقراءة منهجية في أشكاله ومضامينه ، والهدف أن تغني أفكارنا في هذا المجال ، وتعتدل وتتأصل .

ثانياً : أن العناية المشار إليها محتاجة إلى مهاد نظري ، نبني عليه الأمثلة التطبيقية ، لنستطيع في أثناء المعالجة أن نرد الفكرة النقدية إلى وجه من النظرية ، يمثل مانظن أنه الصحيح في تحقيق النص ، والأنسب ، والأولى — وهذه درجات — والمقبول ، والضعيف ، والمستنكر والردية والمردود والمخطوء من عمل المحقق .

ولابد من الإشارة في هذا الموضع إلى أن أعلاماً من أساتذتنا قد عتوا بنقد النصوص المحققة فكانت لهم في هذا الحقل كتابات بارعة ، لا عذر لمعني بتحقيق النصوص في التقصير عن الاطلاع عليهما ، وفي المقدمة منهم منسوقين على حروف المعجم : إبراهيم السامرائي

(١) بغداد — ١٩٨٠ .

(٢) بغداد — ١٩٨٤ .

حمد الجاسر ، عبد السلام هارون ، علي جواد الطاهر ، مصطفى جواد ، ومن أقرب آثارهم المنشورة الى أيدينا الساعة كتاب السامرائي : « مع المصادر في اللغة والأدب » ، فقد ضمّ جزؤه الأول (١) - على سبيل المثال - نقداً للكتب الآتية :

١ - العين - للخليل بن أحمد الفراهيدي ، بتحقيق : الدكتور عبد الله درويش (٢) ص ص ١٣ - ٤٣ .

٢ - التحف والهدايا - للخالدين - بتحقيق : الدكتور سامي الدهان (٣) ، ص ص ٦٥ - ٨١ :

٣ - الفسر ؛ شرح ديوان أبي الطيب المتنبي - لابن جني ، بتحقيق : الدكتور صفاء خلوصي (٤) ، ص ص ٩٣ - ١٧٩ .

٤ - مختار من كتاب اللهو والملاهي - لابن خرداذبه ، بتحقيق : إغناطيوس عبده خليفة اليسوعي (٥) ، ص ص ١٨٨ - ٢٠٧

٥ - الفرق - لثابت بن أبي ثابت ، بتحقيق : محمد الفاسي (٦) ، ص ص ٢١١ - ٢٢٤ .

٦ - المختار من قطب السرور في أوصاف الأنبياء والخمور (٧) - لعلي نور الدين المسعودي (٨) ، ص ص ٢٢٧ - ٢٤٦ .

٧ - افتتاح الدعوة - للقاضي النعمان ، بتحقيق : فرحات الدشراوي (٩) ، ص ص ٢٤٩ - ٢٦١ .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | بغداد - ١٩٨٠ . |
| (٢) | بغداد - ١٩٦٧ . |
| (٣) | القاهرة - ١٩٥٦ . |
| (٤) | بغداد - ١٩٧٠ . |
| (٥) | بيروت - ١٩٦١ . |
| (٦) | الرباط - ١٩٧٣ ، وقد أعاد الدكتور حاتم الضامن تحقيق الكتاب ، ونشره في العديدين الثاني والثالث : من المجلد الثالث عشر ، من مجلة المورد ، بغداد ١٩٨٤ ، ص ص ٧٥ - ١٢٦ ، ص ص ٦١ - ١٠٢ . |
| (٧) | الأنبياء : ليست من نص العنوان الذي نشر به أحمد الجندي كتاب : قطب السرور ، دمشق - ١٩٦٩ . وهو من تأليف : إبراهيم بن القاسم النديم . |
| (٨) | تونس - ١٩٧٦ . |
| (٩) | تونس - ١٩٧٥ . |

٨ - إنباء الرواة على أنباء النحاة ؛ الجزء الرابع منه - لجمال الدين القفطلي (١)

بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ص ٢٩١ - ٣٠١ :

وانضمَّ الجزء الثاني من الكتاب نفسه (٢) على نقود أخرى ، ليس من همتنا - وقد قرأنا للسامرائي وغيره كتابات كثيرة في هذا الاتجاه - تقديم ثبت بها ، فلهذا ثبت غير هذا الموضع ، وحسبنا التنبيه على أن الطابع العام لعنايات أصحابها فيها هو : القراءة الحرفية الدقيقة للنصوص المحققة ، والاهتمام بتقويم ما وقع في متونها من : التصحيف ، والتحريف ، والنقص ، والخطأ في الضبط اللغوي والنحوي ، وخلل الأوزان الشعرية ، واضطراب المتن ، وزيادات النسخ ، وأخطاء الرسم ، وتصرف المحققين بالنصوص ، والأخطاء الواقعة في الأعلام والمواضع والنصوص المضمنة من : آية وحديث ومثل وقول سائر وبيت شعر وما أشبه ، وخفاء المعاني لغيب في السياق ، والخلط بين الشعر والنثر وكثير من أمثال هذه العيوب ، التي يجد القاريء صورها ناجزة قريبة في معرض ما كتبه السامرائي في نقد جزأي كتاب : « القسر ... » (٣) ، وربما وجد أنماطاً أخرى من عقابيل عمل المحقق ، لا نريد الإفاضة بذكرها وقد رسمنا لبحثنا هذا في نظريته وتطبيقه - بوصفه مقدمة ليس إلا - أن يكون ميداناً لعرض وجود ما يعنى به الناقد في قراءته لأي نص محقق ، من حيث : مقدمة المحقق ، منهجه في التحقيق ، وحكمته ومعرفته ورصانته في التعليق ، ودقة ما يقدمه في هوامشه من معلومات ، فضلاً عن حسن استفادته من قدرته الإبداعية في خدمة للنص شكلاً وموضوعاً وفق الأصول المرعية في تحقيق النصوص التراثية .

ويجمل السامرائي أصول التحقيق وتكملاته بعد تقويمه الموجز لعمل المستشرق الألماني هلموت ريتز في تحقيق « أسرار البلاغة » - لعبد القاهر الجرجاني ، (٤) بقوله : « أكتفي بهذين المثلين من هذا الكتاب ، الذي حققه ، فأحسن تحقيقه من حيث :

- ضبط النص .

- الموازنة بين الأصول المخطوطة .

(١) القاهرة - ١٩٧٣ .

(٢) يعني : من كتاب : مع المصادر ... ، بغداد - ١٩٨١ .

(٣) مع المصادر في اللغة والأدب ١ : ٩٢ - ١٧٩ .

(٤) إستانبول - ١٩٥٤ .

— التعريف بالكتاب بالمتقدمة العلمية الدقيقة .

— التذييل بالفهارس النافعة (١) .

ونفصل نحن ، فنقول :

إن الكتاب القديم — أياً كان — وديعة بين ابدينا ، ومن واجبنا في الوديعة أن نرعاها ، ونكرم مثواها بين أفكارنا وأقلامنا ومناهجنا في العمل : وليس من الرعاية والأكرام في شيء أن نعسفها بما لا يناسب حرمتها التاريخية ، وإرث صاحبها فيها ، وإرثه بتحديد مختصر : خطة تأليف ، ونسيج افكار ، وعبارة دالة على مضمونها ، مشيرة إلى ذوق صاحبها فيها ، والمحقق الثبوت هو : من يقدر هذه المظاهر حقاً قدرها ، ويجتهد في خدمتها حدّ الخوف — كما يقال — عليها بسهولة غير مقصودة ، فكيف بمن يتناول نصاً جميلاً من المكتبة الادبية القديمة : فيعثر به عبثاً فاحشاً : يوجب عايه المقاضاة النقدية والتعزير الفني على جرأته في تشويه التراث ، وفي ذلك مافيه من التخريب الفكري لأدب الأمة وتراثها : ولنضرب مثلاً كتاب « عنوان المرقصات والمطربات — لعلي بن موسى بن سعيد الأندلسي ، المتوفى سنة : ٦٨٥ هـ » (٢) ، فقد نشره رجل مجهول في بيروت : سنة ١٩٧٣ م ، بعد نشرته في القاهرة : سنة ١٢٨٦ هـ ، والجزائر : سنة : ١٣٦٨ هـ وأصدرته له دار نشر رديئة ؛ لانعرف عنها غير أنها « دار حميد ومحمبو » رأت أن تملأ صفحة العنوان بالنص الآتي :

« المرقصات والمطربات »

لرئيس الأدباء وعميد الفضلاء

نور الدين علي بن الوزير أبي عمران

المتوفى

سنة ثلاث وسبعين وستمائة هجرية

و

صاحب كتاب

« المشرق في أخبار المشرق »

وسودت الصفحة الخامسة من النشرة بالنص الآتي :

(١) مع المصادر ٧: ١ .

(٢) ينظر ما كتبه محسن حامد العيادي عن هذا الكتاب في رسالته للماجستير : ابن سعيد الأندلسي ،

حياته وتراثه الفكري والأدبي : صص ٢٢٠ — ٢٣٢ ، وما كتبه محمد عبد الغني

حسن في كتابه : ابن سعيد المغربي ؛ المؤرخ والرحالة الأديب : ١٤٨ .

— كلمة حول الكتاب —

«هذا الكتاب كتاب : المرقصات والمطربات هو كتاب من كتب التراث الذي مضى عليه وقت من الزمن الغابر ، والكتاب مع صغر حجمه وقلة عدد صفحاته فهو يعد من الكتب الأدبية الفنية . لما جمعه بين صفحاته من أخبار المرقصات والمطربات في تلك العصور الغابرة ، ويكفي هذا الكتاب أن يكون مؤلفه هو العلامة نور الدين علي بن الوزير أبي عمران ؛ صاحب الوفيات .

ونحن نشكر الزميل ... الذي قدم إلينا هذا الكتاب هدية دون مقابل سوى احياء هذا الكتاب ونشره مجدداً لما فيه من فوائد جمّة من الناحية التاريخية والأدبية والفنية ، بالإضافة إلى أخبار الشعراء والعشاق والمطربين وغيره مما يفيد قارئنا العربي ، الذي كان وما يزال يتعشق تراث علمائه وأدبائه وأجداده ، وإن كنا نشرنا هذا الكتاب بعد أن أخذنا آراء من هم أعرف منا وأعلم بكتب التراث ، ونزولاً عند رغبة الكثيرين قمنا بنشره وطبعه طباعة جيدة وأنيقة ، هذا ما كان ، وبالله المستعان ، وختمت الصفحة السابعة والثمانين بعد المثني — وقد شكت في النص السابق من صغر حجم الكتاب وقلة عدد صفحاته — بالنص الآتي :

«تم طبع هذا الكتاب : المرقصات والمطربات في ٣٠ آذار ١٩٧٣ ، المأخوذ عن الطبعة الأولى المطبوعة في القاهرة : سنة ١٢٨٦ هـ ، وهذه الطبعة تمتاز عن الطبعة الأولى بتبويبها وتنسيقها والاضافات التي زيدت عليها بما يناسب مواضع هذا الكتاب ، ويتضح من هذا أن المكلف بآعداد الكتاب للنشر قد أعطى نفسه ثلاثة حقوق :

أولاً : التبويب ، فقسم النص قسمين ، بدأ القسم الثاني منهما في الصفحة الخامسة والتسعين .

ثانياً : التنسيق والاضافة متداخلين ، ولعله أراد : تنسيق إخراج بصيغة عنوان ، وصفحة بيضاء داخلية ، ليس فيها غير كلمتين : « المرقصات والمطربات » ، وصفحة مُجدولة . وصفحة مسودة بكلمة حول الكتاب ، وصفحة مزخرفة متممة : حوت البسملة ومدخل النص : « قال رئيس الادباء وعميد الفضلاء ، نور الدين أبو الحسن علي بن الوزير العالم أبي عمران موسى » ، والصفحة الخامسة والتسعين ، وفيها بداية القسم الثاني من : المطربات والمرقصات : وصفحة مزخرفة أخرى ، حوت بسملة أخرى

والعنوان الآتي « أخبار أبي نواس وجنان خاصة » ، ولاخبار على هذا التنسيق ، ثم ،
تتوالى الصفحات والعنوانات :

- ١٠٦: نسب ابن عيينة (١) وأخباره .
١١٠: رجع الخبر إلى حديث أبي عيينة .
١٢١: أخبار ذات الخال .
١٣١: أخبار عبد الله بن العجلان مع الجارية هند .
١٣٧: أخبار حبابة .
١٤٣: نسبة مافي هذا الخبر من الغناء .
١٥٥: أخبار الأغلب ونسبه .
١٦٠: أخبار ابن منذر وحببه للجارية .
١٨٢: نسب المتوكل الليثي وأخباره مع الجارية أميمة .

وهذه مرحلة تنسيقية ، ختمها الناشر بقوله في : الصفحة السابعة و الثمانين بعد المئة :
« عن الأغاني ١١ - ١٢ مجلد سادس » ، وتبدأ مرحلة أخرى فيها أشعار لابن زيدون :
الصل ١٨٧ ، الأرجاني : ١٩١ ، الطغراني : ١٩٢ ، حافظ إبراهيم : ١٩٣ ، أبي
الأسود الدؤلي : ١٩٥ ، الشريف الرضي : ١٩٧ ، البحتري : ٢٠٠ ، وغير هؤلاء في
السياق ، وأبيات وصفها بعبارة مرتبكة بأنها « مختارة لعدة شعراء من شعراء الحب في
المرقص من الشعر والغزل والوصف والشكوى والحنين لأشهر العشاق وانغرام في العصور
الغابرة » .

وقال بعد هذا : « وقد آتقنناها نظراً لأهميتها ، وتناسب مع مواد المرقصات والمطربات
ص ص ٢٠٩ - ٢٢٨ » وهي لعدد كبير من شعراء العصور الأدبية المتعاقبة ، نذكر منهم
الشاب الظريف ، الحاجري ، إليهام زهير ، معجون لبلى ، شاكر الصلاح (٢) ، زين
الدين بن الوري (٣) ، عمر بن الوسودي (٤) ، وابن رسيق القيرواني (٥) ،
ولا يخفى مافي هذه الأسماء من التحريف والتصحيف .

-
- (١) يعني : ابن أبي عيينة .
(٢) صلاح الدين بن شاكر ، صاحب : فوات الوفيات .
(٣) زين الدين بن الوري .
(٤) عمر بن الوري ، وهو الزين المذكور آنفاً .
(٥) ابن رسيق القيرواني .

وتبدأ مرحلة تنسيقية أخرى ، تتوالى فيها الصفحات والعنوانات :

٢٢٩ - الجارية ربياً مع عتبة بن الحباب .

٢٣١ - أخبار الصمة وصاحبه ربياً .

٢٣٤ - أخبار كعب وصاحبه فيلاء .

ويتهيء القسم الثاني من الكتاب ، ليبدأ « القسم الثاني » أيضاً : بعنوان ومقدمة نصهما : « فيمن جهل اسمه ، أو اسم محبوبته ، أو شيء من سيرته ، أو مآل حقيقته ختمناه بصنف لطيف القوانين في ذكر عقلاء المجانين ، ونحن وإن كنا قد ذكرنا من هذا النوع فيما سلف بعضاً ، لكنهم إنما تقصوا شيئاً مما ذكرنا بالنسبة إلى هذا الكتاب لقلة فحصه ، والا فهم مشهورون كثيراً بخلاف من يأتي بعد ، وسنقف على كثير منهم كامل النسب ، والأسباب أذكره - إن شاء الله تعالى - لكنه غير قوي الشهرة ، ولم أتبعه في التنويع بأن أقول نوع فيمن نزل به الحال ونحو ذلك ، إذ لا ضائل فيما صنع ولا فائدة فيما نوع ووضع ، وإنما كان الأولى أن يذكر المشاهر ثم أهل الجاهلية كما وقع ترتيبه هنا ، وهؤلاء القوم كثيرون » فمنهم :

٢٣٨ : سامة بن لؤي بن غالب القرشي ، مشهور .

٢٣٩ : عمرو بن عوف وبياً .

٢٤٠ : مجنون بني عامر مع ليلاه .

٢٧٩ : دلال ووصال ، لأبي نواس ، قصيدة

٢٨٠ : دموع الفراق ؛ له أيضاً .

٢٨٧ : خاتمه الكتاب : « تم طبع هذا الكتاب : المرقصات والمطربات في ٣٠ آذار

١٩٧٣ النص الذي أثبتناه فيما تقدم » .

ولكن أي كتاب ؟

فهل من المعقول أن ينقل ابن سعيد الأندلسي فصولاً من الأغاني ؛ ويختم نقله بالنص الآتي (١) : « عن الأغاني ، مجلد تاسع ، جزء ١٧ و ١٨ : صفحة ٩ - ١٠ ، والآتي (٢) « عن الأغاني ١١ - ١٢ مجلد سادس » ، وينتهي قصيدة من كتاب «مدامع العشاق (٣)»

(١) المرقصات والمطربات : ١٨٢ ، والصحيح أن يكون : عنوان المرقصات والمطربات .

(٢) م.ن : ١٨٧ .

(٣) م.ن : ١٩٣

وهو كما نعرف من مؤلفات زكي مبارك - ، ثم ينص على نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه المذكور في موضع لاحق (١) : ويروي قصيدة لحافظ إبراهيم في معنى القصيدة المنتقاة من «المدامع» لأعرابي مجهول (٢) ، وينقل أبياناً للجعبري من كتاب «مملكة الجمال» ، ولم يسم الجعبري ، ولم يذكر محمود علي قراعة مؤلف كتاب «المملكة» ، ونظام اسمه : «مملكة الجمال والحب والحق والخير» .

ونسأل ثانية :

وهل يعقل أن يكتب ابن سعيد الأندلسي إنشاءً من قبيل : «ندعي : أن الخيال أجمل من الحقيقة» ، لأننا نلاحظ دائماً في الخيال الراقى روعةً من نسمات الحقيقة (٣) ... نجد (٤) الشاعر قد ذكر في خياله الكثير من الحقائق التي لو ذكرها هكذا جافة من غير أن يعمد إلى الخيال في تشبيهاته واستعاراته وكنائياته (٥) لما كان لقوله التأثير الذي نلقيه (٦) في أنفسنا عند سماع هذا الشعر الذي هو الشعور ، صيغ في قالب خيالي ليبر عن حقائق نفسية ، هي في نفسها جمال ، ولكن جمالها في التي نقلت إليها هذه المعاني ؟

فأي عبث أكبر من هذا العبث ، وأي جرم أشنع من هذه الحقوق التي حازها لنفسه من يجهل أن الفكر الإنساني إرث واجب الاحترام ، ليس له أن يستعير منه عنوان كتاب معروف لمؤلفه بنصه ومادته العلمية ، فيلحق بمادته المنتحلة المنتقاة ركائماً من جهله وسوء اختياراته وفهاة تفكيره وأغاليطه وتحريفاته وتصحيفاته : ما يظن أنه عمل يتزل به عند رغبة الكثيرين ، بعد أن ظن : أن الكتاب الذي جنى عليه قد حوى أخبار الراقصات والمطربات والمطربين والشعراء والعشاق (٧) ، وكيف يتأتى له أن يفهم - وقد قدّم الدليل تلو الدليل على سذاجته الفكرية - أن كتاب ابن سعيد (الذي ينحصر نصه في نشرته بين : ص ٥ - ٩٤ فقط ؛ من مجموع : ٢٨٧ صفحة) عمل نقدي وبلاغي عالٍ ، بناء مؤلفه على نظرية في التذوق الفني للشعر ، ملخصها : تقسيم

(١) م.ن : ١٩٤ .

(٢) م.ن : ١٩٣ .

(٣) م.ن : ٢١١ .

(٤) م.ن : ٢١٢ .

(٥) الأصل : واستعارته وكنائياته .

(٦) الأصل : نلقيه .

(٧) المرقصات والمطربات : ٤ .

النصوص الشعرية إلى خمس طبقات : المرقص ، والمطرب ، والمقبول ، والمسموع والمتروك (١) ، والشروع بشرح هذه المصطلحات : وعرض أمثلتها من أشعار القدماء المتعاقبين حتى أيامه في العقد التاسع من القرن السابع من الهجرة (٢) .

ومن عبث هذا الناشر — ولا نقول : «المحقق» في هذا الموضع : — أنه قرأ عنوان الكتاب في مقدمة مؤلفه ، ونصه : «عنوان المرقصات والمطربات» ، ثم عدل عنه إلى «المرقصات والمطربات» فقط ، فأثبتته على الغلاف مشفوعاً بتسمية لمؤلفه غير دالة ولا معبرة عنه بوضوح ، فهو المعروف في تأريخ الأدب العربي : «علي بن سعيد الأندلسي» ، أو المغربي» وليس : «نور الدين علي بن الوزير أبي عمران» ، ولم يتحر الدقة حتى في تحديد سنة وفاته ، فقد اكتفى بالنظر في نص لابن شاكر الكتبي ، ورد فيه : «توفي بدمشق في شعبان سنة ثلاث وسبعين وستمائة» (٣) : وبدأ له أن يجعله التعريف القاطع بالرجل ونسبه ومؤلفاته وسنة وفاته (٤) : ولو كان محققاً ثباتاً لما رضي بكل هذه العيوب الفنية : وقد سبقه الدكتور شوقي ضيف إلى التأريخ لوفاة بسنة : ١٦٨٥ بالتحري ومحاكمة النصوص والقرائن (٥) ، كما يفعل من المعنيين بالنصوص القديمة من يعرف أسرار هذه العناية وأصولها اللازمة .

ويتضح مما تقدم : كيف يكون التفريق بين المحقق والمُلهوَج (٦) ، ونعني : الناشر القليل الثبوت ، أو المتجريء على الكتاب باجتهادات غير مشروعة ولا مقبولة ، ومن مبادئ عمل المحقق : تفريقه في نفسه بين : «التوثيق» ، والتحقيق : والتعليق» ، ومعرفة : أن متن الكتاب مهم جداً ، بوصفه جوهر العمل ومادته الرئيسة ، بيد أن هامشه عليه يجب ألا يقل عنه درجات في الأهمية ، فلكل خصوصية محصلة من جوهره العلمي ومضمونه وصيغته ، ولا يكسب النص المحقق قيمته الإجمالية إلاً بالتكامل بين الجوهرين والمضمونين والصيغتين ، ويكسب قيمة مضافة بما يمكن أن يحرره المحقق في هامشه من

(١) م. ن : ٧ .

(٢) ينظر : العيادي : ابن سعيد الأندلسي : ٢٢٣ - ٢٢٧ .

(٣) فوات الوفيات ٢ : ١٠٣ .

(٤) المرقصات والمطربات : ٣ .

(٥) تنظر : مقدمة : المغرب في حل المغرب ، القسم الأندلسي ١ : ٧ - ٨ ، العيادي : ابن

سعيد الأندلسي : ١٣٢ - ١٣٤ .

(٦) الذي يتعجل الأمر ، ولا يحكمه ، ينظر : لسان العرب ، مادة : لهوَج : ٢ : ١٨٤ .

معرفة علمية : تخدمه حقاً ، وتلقى الضوء على ما عسى أن يكون محتاجاً فيه إلى إضاءة ، كترجمة علم مجهول من الأعلام . وتفسير لفظ : وتحديد موضع ، ونسبة آية كريمة إلى سورتها ، وتخريج حديث نبوي ، ورد بيت من الشعر إلى ديوان شاعره ، وذكر شاعر البيت غير المنسوب ، وتوثيق الأخبار بمصادرها ، والآراء بمؤلفات أصحابها ، وما شاكل هذه العناية الوظيفية العلمية في خدمة النص .

وقلنا في وصف المعرفة التي يتوافر عليها المحقق في هامشه : «تخدمه حقاً» : ونعني : تخدم النص : لأن من المحققين من يخرج في تعليقاته إلى مادة إنشائية ، ليست ضرورية (١) أو مادة حشوية مبالغ فيها ، وقد تمثل هذا بوضوح في تحقيق حسن كامل الصيرفي - وهذا مثال - لدواوين : عمرو بن قميئة (٢) ، والمتلمس النضبي (٣) ، والمثقب العبدى (٤) فهو حين يشرح كلمة في بيت : يأتي بكل ما في «لسان العرب» من معانيها ، ويزيد على ما ورد فيه أي شيء آخر ، ورد في «أساس البلاغة» أو في «مقاييس اللغة» ، أو في مصادر أخرى (٥) ، فإذا وقف على قول المثقب :

من مأكٍ من يجنبى ويُجنبى له سبعون قنطاراً من العجيد
لم يكتف بشرح صانع الديوان - وهو رجل مجهول ، لم يعرفه - لكلمة «قنطار» بقوله : «ملء مسك ثور ذهباً أو فضة» (٦) ، بل يذهب في شرحها بصفحة ونصف ، فيأتي بما جمعه ابن منظور من أقوال اللغويين فيها ، وما قاله الجواليقي عنها في «المعرب من الكلام الأعجمي» ، وما دونه الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الكلمة في هامش الكتاب نفسه ، و يذكر الآيات الكريمة التي وردت فيها الكلمة ، وأقوال المفسرين فيها ، كأبي حيان الأندلسي في «البحر المحيط» ، والراغب الأصبهاني في «المفردات ...» ، ولا تفوته الإفادة من طوبيا العنيسي الشامي في كتابه : «تفسير الالفاظ الدخيلة في اللغة العربية» ، فضلاً عن الإشارة إلى أن الكلمة لاتينية : فمن المناسب - إذاً - أن يثبت أصلها

(١) مع المصادر ١ : ٨٧ .

(٢) القاهرة - ١٩٦٥ .

(٣) القاهرة - ١٩٦٦ .

(٤) القاهرة - ١٩٧٠ ، وقد نشرت الدواوين الثلاثة في أعداد مستقلة بها من : مجلة معهد المخطوطات العربية .

(٥) مع المصادر ١ : ٥٠ .

(٦) ديوان المثقب : ١٣ .

اللاتيني بالأحرف الافرنجية (١) ، وهو بهذا كله يخرج من دائرة «التحقيق» إلى دائرة «الشرح» ، ولنا وقفة على دلالة هذين المصطلحين في بحث لاحق .

ونقرأ تعريفاً موجزاً بالفرزدق ، وإشارة إلى «النقائض» وناشرها ، وتاريخ النشر ، وكلاماً على الديوان ، وعناية المستشرقين ؛ بوشيه وجوزيف هل بنشره ، نشر الأول ستين ومثني قصيدة منه مع ترجمة فرنسية ، ونشر الثاني ما بقي منه سنة : ١٩٠١ م ، ويتلو هذا كلام آخر طويل في أكثر من نصف صفحة على «النقائض» ، وناشرها الانكليزي بيفان سنة : ١٩٠٥ ، كل هذا في تعليق صفاء خلوصي على بيت الفرزدق :

وعضّ زمان يا آبن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحَتاً أو مجلف
وقد استشهد به ابن جني في شرحه لبيت من شعر أبي الطيب المتنبي (٢) ، وكأن
المحقق لا يعلم : أن المقام لا يقبل مثل هذا التزيّد الذي يقرب من العبث (٣) ، والتكلف
غير العلمي ، والمقام يدعو إلى ضرورة الاقتصاد في التعليق ، إلا في مواضع الحاجة إلى
البسط ، الذي لا يجعل الهامش أغلب على النص بما لا يحتاج إليه ، كالذي نراه في أعمال
بعض المحققين الأفاضل ، ممن يتناول نصاً في ورقتين مخطوطتين ، ليخرجه للناس في
ستين صفحة ، ودونك كتاب : «البلاغة - للمبرد» ، بتحقيق : الدكتور رمضان
عبدالتواب (٤) مثلاً لهذه الظاهرة في تحقيق النصوص .

ونجد الوجه الآخر للصورة - نعني : غاية الاقتصاد في التعليق - طابعاً لكتاب :
«التذكرة الفخرية - للصاحب بهاء الدين الأربلي» ، بتحقيق : الدكتور نوري القيسي
والدكتور حاتم الضامن (٥) ، فتعليقات محققه - وهو نصوص شعرية - من قبيل :

- ديوانه (٦) / ٢٨٤ .

- شعره (٧) / ١٧٧ .

(١) مع المصادر ١ : ٥١ .

(٢) الفسر ١ : ٢٧ .

(٣) مع المصادر ١ : ١٠٠ .

(٤) القاهرة - ١٩٦٥ .

(٥) بغداد - ١٩٨٤ .

(٦) التذكرة الفخرية : ٣٣ .

(٧) م.ن : ٣٧ .

- القائل الشماخ : ديوانه (١) ٣٣٥/ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ (بهذا التسلسل) .
- مقطعات مراث ١٠١/ ، ديوان المعاني (٢) ١٧/١ .
- مولى بني عباس : ت ١٠٥هـ (حلية الأولياء ٣٢٦/٣ ، وفي الأعيان (٣) ٢٠٦٥/٣ .
- ق ١٩ (٤) .
- الأصل : لكاتبه (٥) .
- أخلّ به شعره (٦) .
- محمود الوراق : ديوانه ٣٧/ ، وفي نسبته خلاف (٧) .
- قتله التتار سنة ٦٦٠هـ (ذيل مرآة الزمان ٥١٣/١ ، فوات الوفيات ٣٨٤/٤) (٨)
- شروح سقط الزند (٩) ٩١٢/ : ٩١٥ .
- في الحاشية : (لعله والله أعلم : زمنًا) ، وعجز البيت معلول . (١٠) .
- وثمة صفحات كثيرة : خلت من أي تعليق (١١) ، وقد وقع النص كله في سبع وخمسين وأربعمئة صفحة (صص ٣٣ - ٤٩٠) وبلغت تعليقاته ذوات الأرقام - وهي في الأعم الأغلب من أمثال ما ذكرنا - : ٥٩٦ تعليقة فقط ، والمستدركة ذوات النجوم : ١٣ تعليقة (١٢) ، ولو تهيأ للكتاب من يعمل فيه مثل عمل الصيرفي في تحقيق الشعر ،

-
- (١) م.ن : ٣٦ .
 - (٢) م.ن : ٣٩ .
 - (٣) م.ن : ٤١ .
 - (٤) م.ن : ٤٤ .
 - (٥) م.ن : ٤٧ .
 - (٦) م.ن : ٥٥ .
 - (٧) م.ن : ٥٦ .
 - (٨) م.ن : ١٢ .
 - (٩) م.ن : ١١٥ .
 - (١٠) م.ن : ١٣٢ .
 - (١١) تنظر الصفحات : ٤٩ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣٤ . ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، عل سبيل المثال .
 - (١٢) الصفحات : ٩٣ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩ ، ٢٩٨ ، ٣٣٥ ، ٤٠٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ .

لوقع في اضعاف حجمه الناجز ، ولأريت تعليقاته بما لا نستطيع تقديره على مجموع ذكرناه من تعليقات القيسي والضامن عليه ، لأن مذهبهما فيه : «ألاّ يثقله بالخواشي الكثيرة رغبة في إظهاره أولاً ، وخشية تضخمه (١) ثانياً» ، ومذهب الصيرفي في أعماله : «ألاّ يتقيد المحققون بمذهب بعينه في التحقيق ، فكما أنّ للأدب مدارس مختلفة ، لكل مدرسة منها منهجها» ، ففي رأيه : «أن يكون التحقيق كذلك مدارس مختلفة ، ويكون لكل مدرسة منهج» ، وعنده : «أن التحقيق لن يخسر في ذلك شيئاً ، بل يعود عليه ذلك بالكسب ، كما عاد على الأدب من تعدد مدارس ومناهج كل منها من كسب» (٢)

ومن الغريب ، بل ومن الطريف : أن نجد من يحاول أن يجعل من فكرة التعجيل في إخراج النص نظرية في التحقيق ، وبعد «الاقتصاد في التعليقات والإحالات» خطة محكمة لإخراج الكتاب في مدة محدودة ، نقرأ هذا في نقد عبدالاله نيهان لكتاب : «تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي» ، وهو من اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري ، المتوفى سنة : ٤٩٢ ، بتحقيق : مجاهد الصواف ومحسن غياض (٣) ، فقد أبدى إعجابه بما بذله المحققان من جهد في تحقيق هذا الكتاب وتحرير نصّه ، ووضعاً خطتهما المحكمة التي أشار إليها ، وقال : «ومعهما الحق كلّ الحق في ذلك ، لأنه لا معنى لحجز الكتاب وتأخير نشره من أجل تفويم موضع غامض ، أو من أجل العشور على قائل بيت من أبيات الشواهد ، قد يحتاج البحث عنه أسابيع ، وأحياناً شهوراً ، فليحجز الكتاب ، ولينشر ، ثم يتابع القراء قضاياه ، وكلّ يتمم نقصاً ، ويستدرك استدراكاً ثم تجمع هذه الاستدراكات ، وينتفع بها في الطبقات التالية للكتاب» (٤) .

ولا يخفى ما في هذه الدعوة الآمرة بالانجاز والنشر قبل نضج عمل المحقق في الكتاب وهي دعوة إلى «التحقيق الناقص» — من تشجيع على لهو جهة النصوص التراثية ، وسلطتها على نار حامية من الرغبة في رؤية الكتاب منشوراً على أية صورة ، ففي القراء من يتابع قضاياه ، ويكمل نقص العمل فيه ، وكأنّ ليس فيهم من يحزنه هذا الامر ، ويتركه

(١) م. ن ، مقدمة التحقيق : ٢٣ .

(٢) ديوان المثقب ، مقدمة التحقيق أيضاً : ٦ .

(٣) دمشق — ١٩٧٩ .

(٤) نظرات في كتاب : تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي ، نقد : عبدالاله

نيهان ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، الجزء العشرون ، من المجلد التاسع والعشرين ،

إصدار جديد — الكويت ١٩٨٥ ، ص ٧٥١ .

بين حبّ الكتاب والأسف عليه ، وقد ضاعت فرصة نادرة عليه وعلى قارئه ، تلك هي فرصة نشرته الأولى ، وفرص إعادة النشر متعذرة وصعبة في كل وقت .

ونحسب : أن التفكير على النحو الذي يتلخص لنا من النص السابق يجعل من المقبول : أن يتجاوز من يملك شجاعة التعسف على أدق النصوص القديمة مادة ، وأكثرها حاجة إلى الريث والمتابعة الطويلة ، فيخرجها مشوهة معلولة غير مخدمومة ، والأمثلة على هذا الوجه من الإخراج - لا التحقيق - جدٌ كثيرة : نذكر منها - على سبيل المثال - : « كتاب المحبوب ، للسري الرفاء ، بتحقيق : حبيب الحسني » (١) وكتاب : « التعليقات والنوادر لأبي على الهجري بتحقيق : حمود عبد الأمير الحمادي » (٢) ، و « حاشية ابن برّي على كتاب المعرب ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي » (٣) ، وقد وقع في تحقيق هذه الحاشية كثير مما آتدنا أن نقرأه من ملاحظ السامرائي نفسه على غيره في نقد النصوص المحققة (٤) وهو وقور يجعلنا نسأل : وأين التجربة والتمرس في التحقيق ونقده إذا ؟ .

ولانجيب على هذا السؤال بأكثر من أن العجلة هي التي تؤدي إلى مثل هذا ، وإلى ما هو أكبر منه ، ، وليكن المثال على الأكبر منه عندنا من تحقيق السامرائي أيضاً ، وكان قد سبق إلى نقد ممتاز للجزء الأول من كتاب « العين » للخليل - بتحقيق : عبد الله درويش (٥) ولكنه حين تجرّد مع مهدي المخزومي لتحقيق الكتاب نفسه حملته العجلة على أن يوقع في نصه خللاً كبيراً ، وحكى المخزومي خبر هذه العجلة بقوله : « نعتذر للدارسين عما وجدوا من هفوات وقعت في هذا الكتاب ، فقد أحيط طبعه بظروف جدّ صعبة

(١) بغداد - ، وينظر : نقد هلال ناجي لهذه النشرة في : مجلة المورد ، العدد الثاني من

المجلد الرابع عشر ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ص ١٦٥ - ١٩١

(٢) الموصل - ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وينظر نقد حمد الجاسر لهذه النشرة في : مجلة

العرب ، في حلقات اطلعت منها على تسع ، الأولى في : العدد الخامس والسادس المزدوج ،

من المجلد السادس عشر ، الرياض ١٩٨١ ، ص ص ٣٢١ - ٣٦٦ ، والتاسعة في

العدد الحادي عشر الثاني عشر ، من المجلد السابع عشر ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨٤٢ -

٨٥٧ .

(٣) بيروت - ١٩٨٥ .

(٤) ينظر : نقد حاتم النضام لهذه النشرة في : مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الثاني ،

من المجلد السابع والثلاثين ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ص ٣٠١ - ٣٥٠ .

(٥) ننظر : تعلقتنا : ٦ .

فلم ينح لهذا الكتاب الجليل أن يطبع في مطبعة واحدة ، فقد توزعته مطابع في الكويت وفي لبنان ، وفي الأردن ، وفي العراق ، ولم يتيسر لنا في كل هذه الأجزاء أن نصحيح المسوّدات أكثر من مرة واحدة ، يضاف إلى ذلك أن زميلي في التحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي اضطر أن يتدب للتدريس في الجامعة الأردنية ، وكان لزاماً عليه أن ينجز حصته في الأربعة الأجزاء الأخيرة في غضون عطلة الصيف ، وكانت حصته فيها هي الأنصاف الأولى منها ، والتحق بالجامعة تاركاً علي تصحيح الأجزاء ، وحين أقبلت على تصحيحها فوجئت بنتيجة السرعة في التحقيق، فتحملت تبعة هذه السرعة . وأخذت أتابع تحقيقه سطراً سطراً، بل كلمة كلمة، واستطعت بعد جهد جهيد أن أنقذ هذه الأجزاء الأربعة من هفوات لا تغتفر، جري بها قلم الزميل، وهو يستعجل في إنجاز حصته (١)

وقال المخزومي بعد هذه الكلمة: «انتهى الجزء الثامن، وبليه: استدراك ما فات الجزء الرابع من كتاب العين»، وقال في الهامش: «كان هذا المستدرك من حصة زميلي في التحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، لكنه سها عنه، فاضطرت إلى استدراكه، بتحقيقه، وصنع فهارس المفردات اللغوية للجزء الرابع، وأرقام الصفحات فيه هي تمة لأرقام صفحات الجزء الرابع المطبوع في الأردن». (٢)

وما أسهل أن نعتذر عن مثل هذا الإخلال بالنص بأنه «سهو»، ولكنه سهو بئر الجزء الرابع، وأدّى إلى عدة أمور :

- الحاجة إلى صنع فهارس لغوية لهذا الجزء الابتر في النوبة الأولى.
- الحاجة الطارئة إلى صنع فهارس أخرى للجزء نفسه بعد نشر المستدرك في نهاية الجزء الثامن .
- الاضطرار إلى الاعتذار .
- خروج المستدرك بتحقيق المخزومي وحده، والمفروض: أن الجزء الرابع من تحقيقه بالاشتراك مع السامرائي.
- إلزام الدارسين بالإشارة إلى هذا المستدرك موصولة بالإشارة إلى الجزء الثامن كأن يقال :

(١) العين - ٨ - ٤٧٠ .

(٢) م . ن . ٨ : ٤٧١ . ٤٧٣ .

«ينظر : استدراك ما فات الجزء الرابع من كتاب العين ملحقاً بالجزء الثامن منه :
٤٣٩ / ج / ٤»

أو يقال : «العين ٤٤٤ / ج / ٤ استدراك ما فات منه في آخر الجزء الثامن» ، ولا يكفي
أن يقال :

«العين ٤ : ٤٣٩ ، ٤٤٤» ، لأن مراجع هاتين الصفحتين في الجزء نفسه سيجد في
الصفحة الأولى مانصه : «فهرس أبواب الكتاب ومواده» ، وفي أول الثانية مانصه :
«٤٦ - باب الهاء والراء والفاء ٤٥ - ٤٦ : هرف ، رهف ، فهر ، رفه ، فره» ، فلا
مندوحة إذاً عن الإشارة إلى الجزء الثامن لدى الحاجة إلى النقل من المستدرك على الجزء
الرابع ؛ ولا يخفى الخلل الفني في هذا النوع من الاحالة الطويلة المفروضة على المستفيد
من «باب» الغين والظاء و(واي) معهما «- على سبيل المثال - أو من «باب الغين والنون
و (و ا ي) معهما» وهما بابان ، أبعدهما السرعة في التحقيق المخففة لدى الاعتذار عنها
بأنها : سهو ، عن مكانيهما المناسبين بين دفتي الجزء الرابع حقاً ، وما كان أغنانا عن هذا
كله ، لو منح «كتاب العين» في التحقيق ريثاً ومراجعة وثبتاً أكثر مما منح ، وهو كتاب
ليس كمثل كتاب لغة آخر قدماً ونقاسة ومكانة في المكتبة اللغوية .

ومثل «العين» في المكتبة التاريخية كتاب «تاريخ الاسلام ، لشمس الدين الذهبي» بيد
أن من أسوأ الأمثلة على التحقيق خروج القسم الأول من جزئه الأول «بتحقيق : محمد
عبد الهادي شعيرة» ، (١)

فقد وصف ناقاه بشار عواد معروف عمل محققه فيه بقوله : «وكننا نأمل من دار الكتب
المصرية التي عودتنا على إخراج نقائس الكتب وأمتهاتها محققة تحقيقاً علمياً رصيناً ،
ومخلومة خدمة ممتازة ، أنها ستخرج هذا الكتاب على ذلك النمط العلمي الرصين والتحقيق
العلمي الجليل ، ولكننا من أسف : وجدنا أمراً عجبياً حينما اطلعنا على هذا المجلد
المنشور المليء بالاختطأ التاريخية والمنهجية والتحقيقية التي لا يقع فيها المبتدئون ، فاهيك
عن أستاذ فاضل يحمل رتبة الدكتوراه ، بحيث أجده نفسي غير مبالغ إذا قلت : إن هذا
الكتاب يمثل أردأ ما أخرجته هذه الدار الجليلة العتيقة ، وسوف تكشف ملاحظتنا على

الكتاب مدى الاساءة الفادحة التي اسيء بها إليه (١) ، وجاءت هذه الدراسة ، النقدية المعجبة في بايين :

- الأول : في تقويم مقدمة التحقيق .

- الثاني : في تصحيح النص وإكماله .

وضم الاول ثلاثة فصول ، والآخر فصلين ، أولهما : في بيان الملاحظات التي تصحح النص ، وتبين الأوهام الواقعة فيه (٢) .

وعنى الناقد بمصطلح «الخدمة» في أول هذه الكلمة ، ونعني به نحن ايضاً ان يحسن المحقق الاستفادة من المساحة المتقطعة في اسفل كل صفحة لغرض التحقيق والتوثيق والتعليق ، ويملؤها بالمحتاج اليه من المادة العلمية ومن هذه المادة : عرض الفروق النصية الملحوظة بين النسخ المأخوذة عليها في أخراج الكتاب ، إلا اذا كان العمل قائماً في أصله على نسخة فريدة، او على نسخة واحدة، تشبه أن تكون فريدة للجهل بوجود نسخة أخرى ، أو لتعذر الحصول عليها لهذا السبب أو ذاك . وعندئذ لا يجد المحقق ما يعرضه من الفروق النصية الا ما يشخص له بمقابلة نص الكتاب بما يعثر عليه من مادة منقولة منه في الكتب الأخرى، ويحدث أحياناً ان ينقل المؤلف نصاً من أحد مصادره، وينقل مؤلف آخر النص نفسه من المصدر نفسه ، فلا مندوحة لمحقق الكتاب أن يعرض الفروق النصية بين هذين النقلين، واذا كان لابد من مثال ، فيبين أدينا نص نقله محمد بن عمر الأيوبي، المتوفى سنة :

٥٦١٧ هـ في كتابه : «أخبار الملوك ونزهة المالك والمملوك في طبقات الشعراء» من كتاب أبي بكر محمد بن عيسى، المعروف بابن اللبابة الداني ، المتوفى سنة ٥٠٧ : ونظم الملوك في وعظ الملوك في اخبار الدولة العبادية ، في وصف حصار المرابطين لاشبيلية ومجاهدة المعتمد بن عباد أيامئذ، فقد وجدنا النص نفسه منقولاً من أصله المفقود في كتابين آخرين : الأول : أقدم من كتاب «الأخبار» ، وهو : «المختار من شعر شعراء الأندلس لأبي القاسم علي بن المنجب ، المعروف بابن الصيرفي ، المتوفى سنة : ٥٤٢ ، بتحقيق : هلال ناجي (٣)» .

(١) تنظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد الثاني والعشرون ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٥٢٩ .

(٢) م . ن : ٥٢٠ .

(٣) مجلة المورد ، العدد الرابع ، من المجلد الرابع ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ص ١٠٥ -

. ١٣٨

الثاني : متأخر عنه . وهو : « تفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المتوفي سنة ١٠٤١ . ، بتحقيق : إحسان عباس » (١) .
فلم نر إلا ضرورة المقابلة بين النص في الأصول الثلاثة ، ونحن نعمل في تحقيق كتاب الأخبار (٢) ... ، فأفدنا من هذه المقابلة فوائد كثيرة ، ساعدت على تصحيح بعض التصحيقات والتحريفات ، وإكمال بعض النقص ، وتقريب النص إلى الاصل الذي حرره كاتبه الأول ، وهذا التقريب أصل مهم جداً من أصول تحقيق النصوص .

ومع هذا : فقد دعا أحد المعنيين بقراءة الكتب التراثية المحققة إلى الاستغناء عن الإشارة المفصلة إلى الفروق بين النسخ في هامش التحقيق ، بإشارة عامة : تذكر في مقدمته وأن هناك اختلافات في المخطوطات ، لاداعي لذكرها ، لأن ما يعبر به عنها - أن كثر - يعوق الهامش ويربك . وإن دل ذلك على الجهد الكبير الذي قام به المحقق (٣) ، وهنا نسأل مرة أخرى : فيم يكون التوثيق الموصل إلى التحقيق إذا ؟ .

والجواب : أن التحقيق . بعبارة مختصرة : لا يعدو أن يكون قراءة دقيقة لنص الكتاب المخطوط في نسخته الوحيدة ، أو نسخة المتعددة ، واجتهاداً في تحريره بما يرتاح إلى أنه نص مؤلفه حرفاً بحرف . أو القريب من نصه ، وتقرر تبعاً لهذا : أن التعليق إضافة علمية : والتوثيق وسيلة والتحقيق غاية ، وهنا تبرز براعة المحقق في خدمة الكتاب ، وهنا : يكمن الخطر عليه أيضاً ، حين يقع بين يد وفكر : لا يعرف صاحبهما كيف يكون التحقيق غاية ، والتوثيق وسيلة ، والتعليق إضافة علمية من شرطها : الاقتصاد والتكثيف والخدمة الوظيفية للنص : ولكن : ليس الاقتصاد والتكثيف والخدمة المقصورة التي لاتحل مشكلة . ولا تنضي عتمة ، ولا توجه مضطرباً ولا تكمل نقصاً ، ولا توضح غامضاً ، ولا تعالج حالة في النص محتاجة إلى معالجة علمية دقيقة ، وأضرب مثلاً على المعالجة غير العلمية قول الشاعر :

إسقى مأسأته الأكما إن عيشاً أن ترى علم
فقد أستشهد به ابن نايقاً البغدادي ، المتوفي سنة : ٨٤٨٥ في كتاب : «الجمان في تشبيهات

(١) بيروت - ١٩٦٨ .

(٢) بالاشتراك مع الدكتور ناظم رشيد ، ونحن نعد الكتاب للنشر في سلسلة النصوص المحققة التي رآني موهب المخطوطات العربية في الكويت على إصدارها .

(٣) عباس هاني الجراح : مقالته : رأي في تحقيق الكتب التراثية ، جريدة الثورة ، العدد : ٥٢٥٦ ، بغداد في : ٩ / ١١ / ١٩٨٤ ، صفحة :

القرآن ، الذي لم تصل إلينا منه إلا نسخة واحدة ، اعتمد عليها محققوه في نشراتهم الثلاث (١) وهي في نسخة مقروءة حسنة الخط ، وأثبتته البغداديان منهم بالنص الاتي :

إسقى ما الشارب به الأكما إن عيشاً أن ترى علما
وعلقاً عليه بقولهما : « كذا في الأصل ، وهي غير واضحة (٢) » . وأثبتته الدمشقيان :

إسقى ما الأكما إن عيشاً أن ترى علما
وعلقاً بقولهما : « في البيت كلمة ساقطة ، لم نثبتها في الأصل (٣) » ، وأثبتته المصري (٤)

إسقى ما أسارته الأكما إن عيشاً أن ترى علما
ولم يعلق عليه بشيء ، وكأنه لم يرفي المخطوطة عيباً ، وقد رأى فيها الدمشقيان موضع

كلمة ساقطة غير متبينة ، والبغداديان شيئاً أثبتاه كما رأياه ، فآية معالجة علمية هذه المعالجة ؟
ولو امتدت أيدي محققي الكتاب إلى أكثر مما أمتدت إليه من مراجع التحقيق لوجدوا
مفتاح المعالجة العلمية في موضعين :

(أ) معاني الشعر ، للشاننداني ، بتحقيق : عز الدين التنوخي ، (٥) في الصفحة ٢٩

(ب) جمع الجواهر في الملح والنوادر . للحصري ، بتحقيق : علي البجاوي : (٦) في
الصفحة : ٣٦٥ ، والنص فيهما :

إسقى ما أسارته الأكما إن عيشاً أن ترى علما
فكيف تصح الدعوة - إذا - إلى التعجيل في إخراج الكتاب ، والاقتصاد في خدمته
وتحلوا الرغبة في إخراجهم وشيكاً على أمل أن يخدمه القراء خدمة تكميلية ، وهنا نشترط :

أولاً : أن يتم المحقق مأخذه على نفسه من لزوم خدمة الكتاب .

ثانياً : أن تكون خدمته للنص وظيفية ، لاحشوية ، ولا يتسع المجال في هذا الموضع لعرض
مثال جديد من التعليقات الحشوية التي تصادف المعنيين بقراءة النصوص المحققة بعد

(١) بغداد - ١٩٦٨ : أحمد مطلوب وخديجة الحديشي ، الكويت - ١٩٦٨ : عدنان

زرزور ومحمد رضوان الداية ، الإسكندرية - بلا تاريخ : مصطفى الصاري الجويني ،

ولم يشر المحقق إلى أنها طبعة الثانية للكتاب .

(٢) الجمان - نشرة بغداد : ٢٢٢ .

(٣) م . ن - نشرة الكويت : ٢١٦ .

(٤) م . ن - نشرة الاسكندرية : ٢١٦ . أيضا .

(٥) دمشق - ١٩٦٩ .

(٦) القاهرة - ١٩٥٣ .

مثالي الصيرفي وخلوصي المعروضين فيما تقدم (١)، وربما صادفت هؤلاء المعنيين بقراءة النصوص المحققة — وشككنا كثيراً جداً — تعليقات مرتجاة، لا يرجع فيها المحقق إلى مصدر بعينه، يوثقها به. وقد تكون أحياناً تعليقات من الذاكرة، أو تعليقات منشورة من هامش كتاب محقق آخر، فيها من الوهم ومن الخطأ ما سبق وقوعه في الهامش المتقول منه، وفي هذا من معارضة المنطلق النظري الرئيس لحركة تحقيق النصوص ما يجعله مظهراً مشيناً من مظاهر العسل في هذا الحقل، ولو آل فيه المحقق إلى حكمة ذاتية ورصادة علمية خاصة به، لجنبه ذلك كثيراً من مواقع الزلل، ومن هذه المواقع: ضالة ما يملكه أحياناً من وحي فني ومعرفة لأصول تحقيق النصوص وتكملاته، ومن الأصول: الموازنة العلمية بين النص وبين ما يحتاج إليه من تعليقات وظيفية. تساعد على حل مشكلاته، وتسهل للقارئ سبيل الوصول إلى دلالات مضمونه العلمي، المعقد حيناً، والمتشعب حيناً آخر، والمؤتشب المختلط حيناً ثالثاً، كالذي نراه في النصوص الأدبية القديمة، فتحقيق كتاب من قبيل:

«العقد الفريد — لابن عبد ربه»، أو: «عيون الأخبار — لابن قتيبة» يحتاج إلى نمط مختلف من التعليقات، يختلف اختلافاً كبيراً عن التعليقات التي يستلزمها تحرير نص نحوي والتعليق عليه، ويقال مثل هذا عن التعليقات على ديوان شعر وكتاب أمثال، وكتاب سيرة وحوليات تاريخية، ومعجم لغوي ومعجم بلدان، وتفسير ومسند حديث نبوي.

ولا يفهم من هذا: أن الخدمة الوظيفية التي تخدم نصاً علمياً بعينه، ونعني: خدمة مضمونه العلمي في مجال تخصصه، ليس من شرطها أن تغفل عن عنايات مؤلفه المختلفة فيه، بل من واجب المحقق أن يوفر في عمله مستوى من الموازنة بين خدمة إنشاده التخصصية والمادة المكملية. ليتسم عمله في الجملة بالعلمية المطلوبة، وليس مقبولا أن تتعدم الموازنة بين الخدمتين كما تبين لمحمد أحمد الدالي، وهو يقرأ كتاب: «الوسيط في الأمثال» — المنسوب لابي الحسن علي بن أحمد الواحدي، المتوفي سنة: ٤٦٨ هـ، بتحقيق: عفيف محمد عبد الرحمن (٢)، وكان قد قال في مقدمته:

«حرصت ما وسعني الحرص على ضبط النصوص ضبطاً جيداً: كما عنيت بضبط الأعلام وكذا الشعر، ثم صرفت عنايتي بعد ذلك إلى ملاحظة التصحيف في نصوص الأمثال

(١) ينظر: موضعا تطبيقيتنا: (٦): ص ٢٣، (٢) ص ٢٤ — في متن هذه الدراسة المتروكة.

(٢) الكويت — ١٩٧٥.

نفسها ، فرجعت إلى المثل في مظانه المختلفة من كتب الأمثال وكتب الأدب وغيرها ، وأشرت إلى مختلف مصادره وصورة في الحاشية . ليكون ذلك مجالاً للمقارنة والدراسة... (١) ، فقد بقي النص مع هذا المنهج الذي وصفه الدالي بالشدة ، ونصفه نحن بالخلو من الموازنة التي أشرنا إليها عاجلاً بضروب من الخطأ والتصحيح والتحريف والسقط ، لا يكاد يخلو من ذلك سطر ، (٢) لأن المحقق قد صرف عنايته - كما قال - إلى خدمة المادة التخصصية للنص ، ولم يول النص نفسه عناية كافية ، تقوّمه وتضيئه ، وتحل مشكلاته العامة ، فضلاً عن المشكلات الخاصة التي تتعلق بنصوص الأمثال العربية في أثنائه ، لأن اختلال الموازنة يمكن أن يفسد تجربة المحقق في الكتاب : كما أفسد تجربة محقق الوسيط في الأمثال ، ويعطي إشارة إلى أنها تجربة قاصرة عن استيعاب أصل مهم من أصول تحقيق النصوص : فليس صحيحاً : أن تكون تعليقات المحقق لغوية فقط ، والمؤرخ تأريخية ، والمتأدب أدبية . والنحوي نحوية مجردة ، وكأن النص الذي يعمل فيه خال بالضرورة من التلون المضموني الذي يكثر في الكتاب القديم فكتاب النحو - على سبيل المثال - لا يخلو البتة من الآية وقراءتها السبعية حيناً ، والشاذة حيناً آخر ، ومن الإشارة إلى التهجئة واللغة ، والبيت وشاعره المذكور أو المجهول أم المسكوت عن ذكر اسمه ، والمثل والقولة السائرة : وعلم الشخص والقبيلة والموضع . ما شا كل هذا مما تستوجب المادة النحوية نفسها : فكيف يكون تحقيق هذا الكتاب : تحقيقاً على أصوله ، إذا استأثرت المادة النحوية بعناية المحقق ، ولم تدع التلون المضموني يأخذ نصيبه المناسب من هذه العناية بحدود مقبولة ، تحقق وظيفة التعليق العلمي على مادة الكتاب .

ولونهاً لنا كتاب ، جرى محققه على إثارة المادة التخصصية فيه بعنايته العلمية فقط ، فلربما يكون العذر هو الخوف من إثقال النص بما لم ير مناسبة له ، أو بما يمكن أن يستغني عنه تاركاً إياه لمعرفة القاري ، أو بما لا اطلاع له على مصادره ومراجعته فضلاً عن القدرة على الكتابة فيه بتلخيص وتدقيق ، يناسبان الهوامش التحقيقية ، وما يناسبها من المعارف . واللغة المعبر بها ، والمنهج المتبع في الترتيب والصياغة مختلف جداً عما يناسب البحث والدراسة وصناعة التأليف في نوع المعرفة وطبيعتها ، وأداة توصيلها إلى

(١) الوسيط في الأمثال ، مقدمة التحقيق : ٢٦ .

(٢) ينظر : نقد الدالي للكتاب في : مجلة معهد المخطوطات العربية ، الجزء الثاني ، من

المجلد التاسع والعشرين ، إصدار جديد - الكويت ١٩٨٥ ، ص ٧٨٢ .

القاريء والطريقة المناسبة للتوصيل ، وها هنا نشير إلى أن لكل من التحقيق والتأليف طبيعة علمية مستقلة ، - ونعطي مثالا قوله - صلى الله عليه وسلم : « إنَّ مما يَنْبِتُ الربيع لما يقتلُ حَبْطاً أو يُلْمُ » ، الذي استشهد به ابن ناقيا البغدادي في : الجمان في تشبيهات القرآن، في : طبعاته : البغدادية - ٢٦٨ ، الكويتية - ٢٧٤ ، الاسكندرية - ٢٥٦ ، فعلقت الأولى البغدادية بقولها :

« في النهاية ج ١ ص ٣٣١ : وذلك أن الربيع ينبت أحرار العشب ، فتستكثر منه الماشية ورواه بعضهم بالخاء المعجمة من التخط . وهو الاضطراب . يلم : يقرب من القتل ؛ النهاية ج ٤ ص ٢٧٢ .

والكويتية بقولها : « أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه في باب : ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس . عليها وقصة الحديث : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إن أكثر ما أخاف عليكم ما يخرج الله من بركات الأرض ، فسئل وما بركات الأرض ؟

قال : زهرة الدنيا ، فقال رجل : هل يأتي الخير بالشر ؟ .. قال : لا يأتي الخير إلا بالخير ، إن هذا المال خضرة حلوة ، وإن كل ما أنبت الربيع يقتل حبطاً أو يُلْمُ .. الحديث - فتح الباري ١١ / ٢٠٤ - ٢٠٦ .

والاسكندرية بقولها : وفي الفائق للرمخشري ج ١ ص ٥٥٦ - ٥٥٧ :

قال الرسول : إن أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله من نبات الأرض ، وزهرة الدنيا ، فقام رجل فقال : يا رسول الله : وهل يأتي الخير بالشر ؟ . فسكت ساعة ، ورأينا أنه يتزل عليه ، فأفاق وهو بمسح عنه الرحضاء وقال : أين هذا السائل ؟ . فكأنه حمده - فقال : إن الخير لا يأتي إلا بالخير ، ولكن الدنيا حلوة خضرة ، ومما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم إلا آكلة الخضر والخضر : من كالأصيف في القيظ ، والنعم لا تستكثر ولا تستوبل ، يعني : أن الدنيا موفقة تعجب الناظرين ، فيستكثرون منها ، فتقتلهم ، كالماشية إذا استكثرت من المرعى حبطت ، وذلك مثل للمسرف . والمقصود محمود العاقبة كآكلة الخضر .

فهذه ثلاث تعليقات على نص واحد ، كتبت الأولى بلغة تحقيقية ، والأخريان على فرق ما بينهما - بلغة بحثية غير محكومة بضرورة الاختصار والتركيز ، والأولى - فيما نزع - أكثر علمية وموضوعية ومناسبة لموضعها من الآخرين ، لأنها تعليقة أدت وظيفتها الفنية أداءً كافياً ، شأنها في ذلك شأن تعليقات محكمة ، دونها يحقق متمرس

بنشر النصوص اللغوية، ونعني : محمود الطناحي في تحقيقه لكتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب - لمجد الدين ابن الأثير (١)»، فإذا قال ابن الأثير :
- قال الجوهري في كناية : كأنه جمع : كام .

علق بقوله : «عبارة الجوهري في الصحاح (كمي) : والكمي : الشجاع ... والجمع الكناية ، كأنهم جمعوا كام ، مثل قاض وقضاة (٢)» ، ووجه الفن في هذه التعليقة : أنها تنفي الاشتباه بأن ابن الأثير قد نقل عبارة الجوهري بحرفها . وإذا نسب ابن الأثير قول الشاعر :

وأرضى بحكم الحي بكر بن وائل إذا كان في الداهلين أو في اللهازم
إلى الفرزدق :

علق بقوله : «المصنف - رحمه الله - يتابع الرمخسري في نسبة البيت للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ثم وجدته بخبر : في ديوانه : ص ٩٩٧ ، عن التناقض ص ٧٦٤ (٣)» ، وفي هذا تقويم خطأ من واجب المحقق أن ينبه عليه . وإذا قال ابن الأثير : «وأجل» : بمعنى نعم ، ونتم في جواب الخبر : محققة له ، ولا تصلح في جواب الاستفهام .

علق بقوله : «هذا من كلام الرمخسري في : الفائق ، وفيه بعد هذا : وأما نعم فمحقة لكل كلام (٤)» ، وفي هذا تنبيه على نقل غير معزوت إلى صاحبه في أصل المؤلف : ورد القول إلى قائله ، وإذا قال ابن الأثير في شرح المثل : «ضح رويداً» : «والتضحية : التغذية ، وضحييت الإبل : إذا غذيتها»

علق بقوله : «إلى مثل هذا التفسير ذهب أبو هلال العسكري ، أما الميداني : فقد ذهب في تفسير المثل مذهباً آخر ، قال : هذا أمر من التضحية ، أي : لاتعجل في ذبحها ، ثم استعير في النهي عن العجلة في الأمر (٥)» ، وإذا استشهد ابن الأثير بقول امرئ القيس :

ودع عنك نهياً صيح في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرواحل

(١) القاهرة - ١٩٨٢ .

(٢) مقال الطالب : ٢٧٨ .

(٣) م . ن : ٢٩٢ .

(٤) م . ن : ٢٩٢ .

(٥) م . ن : ٣٩٣ .

علق بقوله : « ديوانه : ص (٩٤) ، وروايته : دع ، باسقاط الواو ، وفيه الحزم (١) » وفي هذا المثال ، والذي قبله ، إضافتان علميتان ، عرضتا - كما عرضت التعليقات السابقة - بعبارة مقتصدة مكثفة : لاهي من طابع الصيرفي في التعليق على «ديوان المثقب» ولامن طابع القيسي والضامن في التعليق على «التذكرة الفخرية» ، بل إن لها طابعاً خاصاً يمثل منهجاً آخر من مناهج التحقيق ، يصدر صاحبه عن فهم لطبيعة التكامل المنتظر بين المتن والهامش ، ويتصرف في هدي نظرية فنية ، استقرت أصولها بالتجريب الطويل والعمل المتصل في تحقيق النصوص ، ونكاد نقول : إن الطناحي قد قرأ على هذا المنهج منذ باشر عمله في إخراج «النهاية في غريب الحديث والأثر» - لمجد الدين ابن الأثير (٢) على حين وضع منهج الصيرفي في تحقيقه لديوان «البحتري» (٣) ، واستقر في تحقيقه لدواوين «المثقب» و«الملمس» وعمر بن قميثة (٤) ، واختلف منهج القيسي والضامن في أعمالهما المشتركة بين ما جريا عليه في تحقيق «التذكرة ...» مثلاً ، و«أسماء خيل العرب وفرسانها» - لابن الأعرابي (٥) ، و«نسب الخيل في الجاهليسة والاسلام» - لابن الكلبي (٦) ، فقد حرصا كل الحرص - كما قال في مقدمتي الكتابين الأخيرين - على توثيق نص الكتاب الأخير من كتب الخيل أولاً ، ومن المعجمات وكتب الأدب والتاريخ ثانياً (٧) ، والدليل على هذا الاختلاف من الناحية الاحصائية - وقد سبق لنا تطبيق هذه الطريقة أنفاً في تقويم عملهما في : التذكرة - ان نص كتاب «الأسماء ...» وقع في اثنتين وخمسين صفحة ، وبلغت التعليقات عليه ثلاثاً وأربعين وثلاثمئة تعليقة ووقع نص كتاب «النسب» في اثنتين وخمسين صفحة أيضاً وبلغت التعليقات عليه : ثلاثين وثلاثمئة تعليقة ، فأية مناسبة بين :

- التذكرة : ٤٥٧ صفحة - ٦٠٩ تعليقة .
- الأسماء : ٥٢ صفحة - ٣٤٣ تعليقة .
- النسب : ٥٢ صفحة - ٣٣٠ تعليقة .

-
- (١) م . ن : ٤٠٣ .
 - (٢) القاهرة - ١٩٦٣ .
 - (٣) القاهرة - ١٩٦٣ .
 - (٤) تنظر : تعليقاتنا : (١٢) (٣) ، (٤) ص ٢٣ :
 - (٥) بغداد - ١٩٨٥ .
 - (٦) بغداد - ١٩٨٥ .
 - (٧) أسماء خيل العرب ٢٧١ ، نسب الخيل ١٣٠ .

وإذا كان المحققان — كما أسلفنا — قد اعتذرا عن التقليل في التعليق على «التذكرة...» بالرغبة في إظهار نصها أولاً ، وخشية تضخمه ثانياً ، وهذا حسن من حيث المبدأ ، فقد فوتنا على القارئ فوائد كثيرة ، كان بمقدورهما تقديمها في هوامش العمل ، من أهمها وأصغرها بفن تحقيق النصوص وعلمه : التعريف المقتضب بشعراء الكتاب ، وأكثرهم من المتأخرين المغمورين أو المجهولين ، وهذا التعريف سيكون — لاريب — من نمط الإضافة العلمية ، التي تخدم النص الجديد ، وتقرّبه من القراء ، ومعالجة اختلال بعض الأوزان الشعرية ، فقد تركا أبياتاً مختلفة على حالها ، وأشارا في الهوامش إلى ذلك (١) ، وكأن ليس من واجبهما ، ولا نقول ، من حقهما ، المعالجة بمراجعة الدواوين ، أو بالاجتهاد الذي لا يفسد النص ، بل يصلحه إصلاحاً موضعياً فقط ، ولبتسع الكتاب بعد ذلك مايتسع ، فهو لن يصل بحال إلى ماوصل إليه الجزء الباقي وهو الثاني من أصل من أربعة أجزاء من كتاب «نباهة البلد الخامل بمن وردة من الأمثال» ، المنشو بعنوان : « تاريخ إربل — لابن المستوفي ، بتحقيق : سامي الصقار (٢) » في جزأين : — الأول : ضم مقدمة التحقيق ، والنص الواقع في : ٤٢٨ صفحة : بخلاف : ٣٣ صفحة ، هي مقدمة التحقيق ، و ٢٩٦ صفحة من هوامش المحقق ملحقة بالنص . — الثاني : ضم بقية تعليقات المحقق في : ٦٩٩ صفحة ، من أصل ٨٠٧ صفحات تتلوها مراجع التحقيق والفهارس في : ٢٧٨ صفحة ، وكثير من هذه التعليقات من المفتعل المتهافت ، الذي لا يقوم نصاً ، ولا يخدم معلومة ، ولا يحقق علماً أو موضعاً أو مفردة لغوية ، فقد بقي النص على اضطرابه وقلقه في المخطوطة الأصلية المعتمد عليها في التحقيق وقد تهيأ لنا اطلاع مباشر عليها ، وقراءة هادئة فيها (٣) ، وصحّ لدينا : أنها محتاجة إلى محقق من ذوي العزم والاستعداد لمثلها رداءةً وتشوهاً ، لأن من الناس من يقتحم أمر التحقيق اقتحاماً ، لم يتهيأ له ، ويحسب له الحساب ، ونحن نستعير هذه الملحوظة النقدية من كلام السامرائي على عمل حمود الحمادي في تحقيق كتاب : «التعليقات والنوادر —

- (١) تنظر : الصفحات : ٨٦ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ٢٥٨ ، ٢٨١ ، ٤٣٣ ، ٤٤٣ .
 (٢) بغداد — ١٩٨٠
 (٣) في مكتبة الصديق الدكتور ناظم رشيد مصورة للكتاب عن الأصل المخطوطة برقم : (٤٠٩٨) في مكتبة جسترستي بدبلن في إيرلندا ، وهو الأصل الذي اعتمد عليه الصقار في تحقيقه .

لأبي علي الهجري (١) « و«دونك الكتاب ، تفرؤه ، فتحس أن في كل صفحة منه من المصحف أو الناقص أو المزال عن جهته وحقيقته شيئاً غير قليل ، وأنت في كثير من صفحاته لاتفهم مايراد ، لما قد عرض للنص من آفات ، أحواله وسلبت رواه (٢) » ، فاستحق أن يكون مثلاً عرضة حمد الجاسر للبحث بالتراث (٣) اللغوي والأدبي ، كما يصلح كتاب « تنمة يتيمة الدهر - للثعالبي ، بتحقيق : عباس إقبال (٤) » مثلاً لعدم القدرة على معالجة عيوب النص الذي تداخلت أوراق مخطوطته المعتمدة في التحقيق فنشر نشرأ مضطرباً مريضاً بأدواء مختلفة ، منها :

- نقص التراجم وابتارها المفاجيء .
- التحريفات الكثيرة والتصحيفات .

- نسبة الاشعار إلى غير أصحابها بسبب انتقال أوراق الأصل من مواضعها ، وقد اجتمعت لدينا أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة في أثناء مقابلتنا للنصوص التي نقلها محمد بن عيسى الأيوبي في كتابه : «أخبار الملوك ..» عن أصل قديم سليم من «تنمة اليتيمة» ، بيد أن «التنمة» المنشورة على عوارها قد نبهت على اضطراب مماثل ، وقع في مخطوطة كتاب : «الأخبار» نفسه ، فاجتهدنا في إصلاحه اجتهداً واجباً (٥) ، لأننا نعدّ التقصير الذي نراه في أعمال بعض المحققين جنابة على المخطوط القديم ، وحيثاً على عهدة ذاتية ، أودعها كاتبها في نص علمي متعوب عليه ، وربما تكون أيدي النساخ هي التي أفسدتها وأمراضتها بالنقص والزيادة والتصحييف والتحريف والتقديم والتأخير ، وزادها الزمن المتطاوول وسوء الحفظ والأرضة والرطوبة وعبث الجهلاء وما شاكل مرضاً فوق مرضها على أيدي نساخها ، فكيف يتأتى لنا أن نجعل تقصيرنا المعاصر صلة لكل هذا ، فنخرج إخراجاً فاسداً على غير أصول علمية معتمدة في ضبط هذا العمل ، الذي صار ألهمية من لا يقدر عليه من القراءة والكتابة في هذا العصر ؟ .

(١) مع المصادر ٢ :

(٢) م . ن : ٢ :

(٣) تنظر : تعليقاتنا : (٢) : ص ١٥

(٤) طهران - ١٣٥٣ هـ .

(٥) تنظر تعليقاتنا : (٢) : ص ٣١

وكيف نقبل أن يقع الكتاب - أي كتاب - بين يدي من يجهل أن هذا الكتاب - كما أسلفنا - ودیعة لديه (١) ، وأن من التوثيق ما له علاقة بالمتن ، من حيث هو عبارة مجردة موروثة ، وما له علاقة بالمضمون العلمي لهذه العبارة ، من حيث إشارتها إلى ثقافة المؤلف وعلمه ومنهجه في التأليف ، ويجهل أن هذا التواشج بين المتن والهامش من شرطه أن يأخذ طابعه العلمي من زاوية التكامل ، لا التنافي بين رصانة المتن ورداءة الخدمة التي يقدمها للكتاب ، توثيقة وتحقیقية وتعلیقية (٢) ، وترجعنا هذه النقطة إلى ضرورة العناية بذكر الاختلافات بين النسخ المعتمد عليها في العمل ، فهي التي تندرج خصائص الإخراجة العلمية للكتاب ، وتطرح نتائجها بالتوليفة الفنية بينها وبين تعليقات المحقق على النص ، ومن الخصائص : التمام ، وصحة العبارة ، وسلامة الرسم ، والضبط اللغوي والنحوي ... ، ومن النقائص : التصحيف ، والتحريف ، والزيادة المقحمة ، والنقص سهواً وبياضاً في الأصل وطمساً وخروماً : واضطراب الأوراق ، وبقدر ما ينتهياً للكتاب من إنضاج خصائص متنه وطرح نقائضه ، يدخل العمل فيه دائرة ما عددناه آنفاً : «التحقيق - الغاية» (٣) ، هذا المصطلح الذي نفضل أن نصف به كل ما يجترحه المحقق الثبت في الإخراجة العلمية للكتاب المخطوط من :

- قراءة دقيقة لنصه .

- مقابلة بين نسخته ، ووصف للفروق الماثلة بينها .

- تعليق على مضمونه بالضروري من المعلومات .

وما دام هاجسه هو الوصول به إلى «الكمال ، أو ما يقرب منه» ، فمن واجبه إذاً : ألا تضعف وسائله في بلوغ هذه الغاية العلمية ، ما كان منها متعلقاً بالنص تحريراً وتوثيقاً ، وبالهامش شكلاً ومضموناً .

ونقول : «شكلاً» لأن من دعا إلى أن تتضمن مقدمة التحقيق إشارة عامة إلى أن ثمة فروقاً بين المخطوطات ، يستغنى بها عن العناية التفصيلية بها في هوامش المحقق ، قد رأى في تدوين عبارات من قبيل :

- ليس في : د ، ط .

(١) تنظر : الصفحة : ٦ .

(٢) تنظر : الصفحة : ١٥ .

(٣) تنظر : الصفحة :

— في د : كذا .

— ساقط من : ط .

إعاقه" للهامش وإرباكاً له (١) ، ونفهم من هذا : أن شكل الهامش مهم عنده ، وهو مهم عندنا أيضاً ، بيد أننا لا نعرف له وظيفة غير استيعابه لما يوثق به النص بأي سبيل من السبل ، شريطة : أن يعي المحقق حدود هذا الأمر وطبيعته وحجم الاستفادة منه ، فقد رأينا : أن مناهج التحقيق تختلف أول ما تختلف في جوهر هذا الوعي ، وفي أسلوب تطبيقه ، وعلى المحقق في أثناء عمله أن يرسم لنفسه خطة دقيقة للإفادة من وظيفة الهامش ، ويصدر في ذلك عن نظرية ذاتية ، إن كان قادراً على إبداع نظرية ، يطبع بها أعماله ، ومن هنا كانت ثمة نظرية تطبيقية — على سبيل المثال — لأستاذنا المرحوم مصطفى جواد في تعليقاته الثرية الشعرية ، التي يعرض فيها فوائد نفيسة ، تمثل مستوى من التعليق ، لا يتيسر إلا للعلماء الكبار (٢) وليراجع في ذلك عمله في تحقيق :

— تلخيص مجمع الاداب — لابن القوطي . (٣)

— تكملة إكمال الاكمال — لابن الصابوني . (٤)

— الجامع المختصر — لابن الساعي . (٥)

— الحوادث الجامعة — المنسوب لابن القوطي . (٦)

— مختصر التاريخ — لابن الكازروني . (٧)

— المختصر المحتاج إليه من تأريخ ابن الديلمي — انتقاء الذهبي . (٨)

— نساء الخلفاء — لابن الساعي . (٩)

(١) عباس هاني الجراخ ، وتنتظر : تعليقاتنا : ٧٥ .

(٢) مع المصادر ١ : ٨ .

(٣) دمشق — ١٩٦٢ — ١٩٦٥ .

(٤) بغداد — ١٩٥٧ .

(٥) بغداد — ١٩٣٤ .

(٦) بغداد — ١٣٥١ .

(٧) بغداد — ١٩٧٠ .

(٨) بغداد — ١٩٥١ — ١٩٦٢ .

(٩) القاهرة — ذخائر العرب — دار المعارف

وثمة نظريات عمل معروفة للكثيرين من المحققين العرب ، ونذكر منهم : عبد السلام هارون ، إحسان عباس ، رمضان عبد التواب ، صلاح الدين المنجد ، حاتم الضامن ، وللمجتودين منهم ، ونذكر على وجه التحديد : محمد بهجة الأثري ، محمود محمد شاكر حسين علي محفوظ ، ولو تأتينا لكل هؤلاء الفضلاء أن يتحدثوا عن تجاربهم الذاتية في تحقيق النصوص - كما يتحدث الشعراء والروائيون وكتاب القصة عن تجاربهم - لشخصوا لنا عناصر تلك التجارب تشخيصاً دقيقاً ، ولرأينا نحن فروقاً في المناهج والأصول والتكملات الفنية في التعامل مع النصوص القديمة ، تمثل نظرياتهم الخاصة في هذا الحقل من النشاط العلمي ، وسنجد فيهم من يقول بثقة - كما قال حسين علي محفوظ أو كما نقل عن لسانه : « لقد نشر ... رسائل وكتباً ودراسات ، أوسعها تحقيقاً وتعليقاً ، أعطى صورة واضحة لمنهجه في التحقيق وطريقته في النشر ، وأسلوبه في أحياء التراث ، ومن رسائله التي نالت استحسان أهل الخبرة في التحقيق :

- رسالة في تحقيق لفظ الزنديق (١)

- فتيا فقيه العرب . (٢)

- شرح عينية ابن سينا . (٣)

- رسالة في الهداية والضلالة (٤)

وخلاصة منهجه : التحقيق والتدقيق والايجاز . (٥)

وتلفت نظرنا في هذا النص : إشارته إلى أهل الخبرة في التحقيق ، وتحدد في أذهاننا تبعاً لهذه الفئة فئتان أخريان :

الأولى : فئة تصدر في بواكير أعمالها عن خطة اتباعتها ، تقلد فيها هذا أو ذاك من أرباب التجارب والخبرة في تحقيق النصوص ، بحيث يتأني لنا يسر أن نلتقط ملامح الاتباع والتقليد فيما نقرأ لها ، ويسهل علينا القول - على سبيل المثال لا النقد والتفريغ -

(١) بغداد -- ١٩٦٢ .

(٢) دمشق - ١٩٥٨ .

(٣) طهران - ١٩٥٤ .

(٤) طهران - ١٩٥٥ .

(٥) حميد المطبي - مقابلة مع حسين علي محفوظ ضمن سلسلة « الجذور » ، جريدة الثورة .

العدد ٥٧٣٦ في ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ .

إن عبد الحسين المبارك في تحقيق كتاب « إشتقاق أسماء الله - للزجاجي » (١) .
 يقلّد أستاذه رمضان عبد التواب ، وأن محمد نايف الدليمي في جمعه للشعر وتحقيقه ،
 يقلّد أستاذه نوري القيسي ، وأن مهدي عبيد جاسم ونهاد حسوبي في تحقيقهما لبعض
 النصوص اللغوية ، يقلّدان أستاذهما حاتم الضامن . ، وأن عبد الوهاب العدواني -
 كما وصفه أستاذه حسين نصّار سنة : ١٩٧٣ ، حين قوم عمله في تحقيق « شرح فصيح ثعلب
 لابن ناقيب البغدادي » ، قد نزع منازع أستاذه مصطفى جواد في التحقيق (٢) ، ولا عيب في
 هذا من حيث سلامته الفنية ، حين تكون لمثل هؤلاء بدوات خاصة بهم في هذا الموضع
 أو ذاك ، يمكن أن تنمو رويداً رويداً ، حتى تستوي لأصحابها نظريات ومناهج ، تلحقهم
 بأهل الخبرة في التحقيق ، وتسلّكهم فيهم اليوم أو غداً .

الثانية : فئة تصدر في أعمالها عن خطة اتباعية أيضاً ، تحاول أن تقلّد بها هذا أو ذاك
 من أرباب التجارب والخبرة في تحقيق النصوص وتعقد بها قلة الاستعداد عن التطور
 والنضج ، ويكون في هذه الفئة من الضعفاء من لا يكون على دراية كاملة حتى بأصول
 التقليد نفسه ، فتراه - على سبيل المثال أيضاً - : يملأ هوامشه بما ينفع وما لا ينفع ،
 وما لا ينفع : ما يظن أن العناية بوصفه من فروق نسخ الكتاب المخطوط توخّ للدقة ،
 كالإشارة إلى ألف مقصورة كتبت طويلة في نسخة ، وإلى ميم جمعية مضمومة ، رسمت
 ضمنها واواً في الشعر ، وإلى ثاء مثناة بدت وكأنها ثاء مثناة ، وما شاكل هذا مما لازبدة
 فيه ، وما هو إلا من جفاء السهو ، نعني : سهو النساخ ، والعجلة ، وقلة الثبوت .

فهل لمحقق أن تسلبه هذه العيوب الصغيرة رصانته العلمية ، وحكمته في التمييز بين المهم
 وغير المهم ، فيزعم لنفسه : أن الأمانة والدقة تفرضان عليه التنبيه على كل شيء ، ويفوته
 أن المقاصد في التحقيق الذي نريده : « غاية » ، متخلاً ، مخدوماً ، متين البناء ، ليست
 على هذا النحو ، لأن لكل عمل نظريته وأصوله وحدود الاجتهاد فيه ، وفي دائرة هذه
 الحدود تبرز حرية المحقق ، لتدل على شخصيته ، وحسن مواجهته للأمور ، ورؤيته
 الخاصة في معالجتها ، كيما يكون « محققاً ثباتاً » .

وتبقى بعد هذا كلمتان :

(١) النجف - ١٩٧٤ .

(٢) لدى كاتب هذه السطور تسجيل صوتي لهذا الكلام الذي جرى في أثناء مناقشة رسالة
 للماجستير في كلية آداب جامعة القاهرة ، وقد كان الدكتور حسين نصار مشرفاً على إعدادها

إحداهما : في مقدمة التحقيق ، والأخرى : في فهارسه ، ونحن مع المحقق الرصين في أن تدق فهارسه ، وتشعب ، وتخصص ، فإن فيها خدمة للكتاب وقارئة : لانعد لها خدمة ، فهي لا تنقل بحال عن خدمة التهميش ، وخدمة التقديم ، وإلا فكيف يكون التكامل في العمل من الفه — كما يقال — إلى يائه ، وقد عرفنا من لا يقدر الفهرسة حق قدرها ، فيأخذ على محقق كتاب « الزاهر في معاني كلمات الناس — لابن الأنباري » (١) أنه صنع فهارس كتابه في مئتين وثلاثين صفحة (٢) ولأنه جعل للاعلام فهرسة خاصة : وللشعراء أخرى ، وأنه .. وأنه (٣) ، وعرفنا من أهل الخبرة في التحقيق من يرى الفهرسة المفصلة منقبة من مناقب المحقق ، وهي عنده : من القواعد الحديثة : الواجبة عليه ، للأبواب ، والفصول والفوائد ، والفرائد ، وأسماء الناس ، والأمكنة ، والأجيال والطوائف ، والقبائل ، والفرق ، (٤) بيد أنه يضرب عمل أنستاس الكرمل في فهرسه الجزء الثامن من كتاب « الإكليل في تأريخ اليمن — للحسن بن أحمد الحمداني » (٥) مثلاً على الاقتنان المفرط في وضعها ، فقد جعلها ثمانية عشر فهرساً ، للفصول ، والتواعد العربية ، والمعمرين من العرب ، والشعراء ، والقوافي ، والمحدثين ، والرواة ، والعمران ، والأسداد ، والقبور ، والمدافن ، والجبال ، والحصون ، والقلاع ، والقصور وحدها والألفاظ الغريبة ، والتأليف والمطبوعات ، والألفاظ الخاصة بالمؤلف والأمثال والأقوال المأثورة ، وأسماء المواضع ، وأسماء الرجال . (٦)

ويأخذ الناقد على هذا التحقيق تفريطه برعاية الوقت ، لأن الفهارس المأثورة في نظره :
 ١ - فهرس لأعلام الناس ، وفيهم : الرجال والنساء والقبائل والطوائف .
 (ب) فهرس للامكنة ، وفيها : المدن والبلدان والقرى ، وتلحق بها : الأنهار والبحار والجبال والأودية .

(ج) فهرس للعمران ، وفيه ، : اشارات إلى الفرائد الفريدة الواردة في الكتاب .

(١) بغداد - ١٩٧٩ .

(٢) الزاهر ٢ : ص ص ٤١٥ - ٦٥٧ ، ويستخلص من هذا أن الفهارس وقعت في : ٢٤٢ صفحة .

(٣) عباس هاني الجراخ ، وتنظر : تعليقاتنا : ٧٥ .

(٤) مصطفى جواد : آماليه في تحقيق النصوص ، بتحقيقنا : مجلة المورد : وتنظر : تعليقاتنا الأولى ، ففيها ذكر : المجلد والعدد والتاريخ .

(٥) بغداد - ١٩٤٧ .

(٦) الأمالي : ١٢٥ ، وينظر : الإكليل ٨ : ص ص ٣٣١ - ٤٤٨ .

(د) فهرس للكتب المذكورة في نص الكتاب ، لأنها مراجع المؤلف ذكرها تأييداً أو تنقيداً ، فهي مسطورة على سبيل النقل ثم تصنع فهرس لكل كتاب بحسب ما يستوجه موضوعه : كديوان الشعر ، وكتاب الأدب ، وكتاب الأحاديث (١) .

وهذه القاعدة جد صحيحة . بيد أن باب الاجتهاد ليس مغلقاً ، لأن هذا النوع من النشاط الفكري يمكن أن يصل إلى مسارب في داخل النص المحقق ، لانقرّبنا منها الفهارس المداخلة بدقة ويسر وسلامة علمية ، ونحن نشير إلى السلامة العلمية في هذا الموضع ، ونعني بها : كل ما ينشأ في الذهن من معناها وإيحاءاتها وظلالها ، وأقول هذا بعد تجربة ذاتية خاصة في فهرسة كتاب « شرح فصيح ثعلب - لابن نايقا البغدادي » فقد صنعت فهرسه يوم قدّمته رسالة (٢) جامعية أربعة عشر نوعاً : اللغة ، الآيات القرآنية ، الأحاديث والآثار ، الإمثال والأقوال السائرة : الأشعار ، أنصاف الآيات ، الأراجاز : الأعلام ، المجاميل ، الجماعات ، القبائل . المواضع ، مراجع الدراسة والتحقيق ، محتويات الكتاب ، وكنت في هذا التقسيم أجرد من حاجتي - بوصفي قارئاً للكتاب لا محققاً له - حاجة رجل آخر ، سيقراء وبهمه أن يصل إلى مادته وصولاً سهلاً ودقيقاً ، فكيف أسد حاجته وحاجة قاريء مثلي لمثل هذا الكتاب ؟ فاستحضرت في ذاكرتي قاعدة مصطفى جواد في فهرسة النصوص المحققة ، وكان قد عرضها علينا في أمال دراسية في فن تحقيق النصوص (٣) . فوجدت أنها تلزمني بوضع فهرسة لغوية لمادة الكتاب ، فهي التي يستوجبها نصه قبل أي نوع آخر من الفهارس وأعجب - اليوم - ممن يحقق نصاً لغوياً ، ثم يخلي فهرسه من فهرسة لغوية لمثله ، والأمثلة كثيرة على هذا التقصير ، لاجابة بنا الى ذكرها في هذا الموضع ، وكان من المعتاد أن أفرد الآيات القرآنية لاستقلالها فهرسة خاصة وأجمع الأحاديث والآثار في فهرسة واحدة لرؤية مستفاهة من علم مصطلح الحديث في دلالة : الحديث ، ودلالة : الأثر ، وتداخل هاتين الدالتين فنياً في أذهان بعض المؤلفين ، وامثل قريب وواضح في عمل مجد الدين ابن الأثير في كتاب « النهاية في غريب الحديث والأثر » (٤) .

(١) الأمالي ، ايضاً : ١٢٥ .

(٢) جامعة القاهرة : كلية الآداب - ١٩٧٣ .

(٣) جامعة بغداد : دائرة اللغة العربية - ١٩٦٥ .

(٤) تنظر : تعليقاتنا : (٢) . ص ٣٧

ولم يكن من المعتاد في نظري آنذاك أن أجمع الأمثال و الأقوال السائرة في فهرسة واحدة لأن للمثل معنى وطبيعة ، غير معنى القولة السائرة وطبيعتها ، ولكنني جمعتها تقديراً لصيرورتهما في الحياة الاجتماعية القديمة عند العرب على حدو واحد من الوظيفة : فهما يؤديان فعلاً اجتماعياً متقارباً ، هو النقد والتربية والتوجيه ، فلا بأس إذاً في أن نجعلهما فهرسة علمية واحدة ، وإن فرقت بينهما تأريخياً أسباب النشأة وظروفها ، وفتياً طرق الصياغة واساليبها .

وكان التمثل الفني سبباً لتوزيع النصوص الشعرية الواردة في الكتاب في ثلاثة أقسام — الأشعار ، وأردنا : الأبيات المستشهد بها تامةً ؛ صدوراً وأعجازاً .

— أنصاف الأبيات ، وقد استشهد بها المؤلف صدوراً أو أعجازاً : وقد حرصت في هوامش التحقيق على إثبات الصدر الناقص أو العجز : ولو جربت على إثباتها في فهرسة الأشعار لظن أنها بما استشهد به المؤلف تامةً إلا أن أدل على حقيقة نقصها في المتن بوضع تكملاتها في أثناء فهرسة الشعرين عضادتين (...) ، ولم أر وجهاً لذلك ، ففضلت حصرها في فهرسة خاصة ، مرتبة وفق حرفها الأخير : صدراً كانت أو عجزاً ، ولو حصرت تكملاتها بين العضادات ، وأثبتها في مواضعها من فهرسة الأشعار التامة ، لغصت هذه الفهرسة بالعضادات والاقواس (...) ، التي حصرت بينها أسماء الشعراء الذين استشهد المؤلف بأبياتهم ، ولم يصرح بأسمائهم .

— الأرجاز ، وهي كثيرة جداً ، منها ما استشهد به المؤلف مفرداً ، ومنها ما استشهد به ثنائياً وثلاثياً ورباعياً ، ويناسب المفرد أن يوضع مع أنصاف الأبيات : والثنائي أن يوضع مع الأبيات التامة ، ولو داخلنا بين الأبيات وأنصافها — كما ذكرنا آنفاً — لكان من الضروري أن نجعل الرجز المفرد ثنائياً بزيادة شطر من قطعه ، نجعله صدراً أو عجزاً ، أو نتركه مفرداً ، فنسأل : لم أكملت أنصاف الأبيات ، ولم تكمل الأرجاز المفردة ؟ ، ولو اجتهدت في أكملها ، وذلك متعذر أحياناً ، ووضعت التكميلات بين العضادات ، لتداخل الرجز المفرد بالثنائي ، ونصف البيت بالبيت ، والقوس بالعضادات والمنسوب من الأبيات والأنصاف والأرجاز بغير المنسوب أو المجتهد في نسبه ، وفي هذا مضطرب فني تحاميته بالفهارس الملائمة المستقلة مع وجود شيء في الذاكرة من علم الشعر ، يفصل فتياً — أو يكاد — بين الشعر والرجز ، يمكن أن يعتمد عليه ، ويسوغ به أفراد كل منهما في فهرسة خاصة .

أما فهارس : المواضع - والمراجع - والمحتويات ، فكان متوقفاً - وقد درج المحققون على صناعة أمثالها - ألا تثير اعتراضاً أو تساؤلاً ، وتوقعت أن يكون ثمة سؤالان عن فهارس : القبائل ، والجماعات ، والأعلام ، والمجاهيل هما :
- ما الفرق بين القبيلة والجماعة ؟

- ماجدوى أفراد فهرسة خاصة للمجاهيل ، تقابل فهرسة الأعلام ؟
وكان الجواب ناجزاً لدي : أما القبيلة فمعروفة ، وأما « أرداف الملوك ، وأصحاب المعاني ، وأهل الأدب : أهل الجاهلية ، وأهل الجنة ، وأهل الصدق ، وأهل العربية وأهل اللغة ، والبصريون ، والجبرية ، والجلساء ، والجند ، والحاج ، الداج ، والصالحون والعاقبة ، والعسكر والمتصوفة - وماشاكل هذا » فليس من العلم في شيء أن نوزع هذه الجماعات ، بين : أمية ، وبكر ، ونغلب ، وثعل ، وجرم ، وحداد ، وحرماز ، وذبيان ، وسدوس ، وشيبان ، وعبد السيد ، وقضاة ، ونهد ، ونهشل والهجيم ، ويربوع - وماشاكل هذا : لأن التحقيق والفهرسة تكملة مهمة وعلمية من تكملاته : يعني التدقيق والتدقيق يعني : أن نضع كل شيء في مجراه ونصايبه ، مادامنا نمارس عملاً من شروطه أن نبلغ به حد الكمال العلمي ، أو حداً قريباً منه : وإذا كان الحيز الذي ستأخذه المداخلات بين القبائل والجماعات في فهرسة واحدة لا يقل عن الحيز الذي سيأخذه الفصل بينهما في فهرستين مستقلتين : فلم المداخلات ؟ ، والفصل ممكن ومسوغ علمياً ومنهجياً وطباعياً أيضاً .

والأعلام معروفون : ابن الأعرابي ، وابن سيرين وأبو الأسود الدؤلي ، وأبو تمام وأبو النجم العجلي وأحمد بن محمد الصنوبري ، والأخض الجهنبي ، وأمرؤ القيس ، وأوفى بن عقبة ، وجريز بن عبد المسيح المتلمس ، وجريز بن عطية ، والحسن بن عبد الله السيرافي ، ودختنوس بنت لقيط بن زرارة ، وفلان وفلان وفلانة ، ولكن من « الآخر ، والازدي ، وامرأة من العرب ، والراجز ، والسلولية ، والماجيزي ، واليماني : مطلقاً » ، أي يمكن أن يترك أمثال هؤلاء الأغفال دون أن يشار إلى صفحات ذكرهم في الكتاب . ثم ندعي : أننا صنعنا له فهارس ، تجعل مادته على طرف الثمام ؟ .

كان هذا كله اجتهاداً فكرياً ومنهجياً في حدود ما يرى ويقدر المحقق أن ينجزه من الخدمة الفهرسية للكتاب : ومن المحققين من يبلغ تقصيره في هذا المجال حداً الاساءة إلى النص المحقق ، و لكننا لانسك عن الإشارة في هذا الموضع إلى واحد منها ، كما

أمسكنا آنفاً عن ذكر مثال لمن يحقق نصاً لغوياً ، ثم لا يصنع له فهرسة لغوية (١) ، بيد أن المثال في هذا الموضع سيكون من خارج الدائرة اللغوية ، فبين أيدينا إصدار «دار الفكر» لكتاب «عيون الأنباء في طبقات الأطباء - لابن أبي أصيبعة» (٢) ، وهو كتاب مليء بذكر الأعلام والمواضع وأسماء المصنفات والنصوص الشعرية والفوائد العلمية المختلفة ، وقد أربت صفحات إصدارته المشار إليها على تسع وخمسين وتسعمئة صفحة في ثلاثة أجزاء ، لم تختم إلا بفهرسة طبقات المترجم لهم في الكتاب وضعت وفق تصرف تعسفي غريب ، ولم تحو من رجال الطبقات إلا القليل من أسمائهم .

فاذا عرفنا أن المؤلف قد ترجم في «الباب الرابع عشر» من - كتابه - على سبيل المثال وهو في «طبقات الأطباء في الديار المصرية» لأكثر من خمسين رجلاً (٣) ، فإن الفهرس المحقق المجهول من هؤلاء أكثر من ستة فقط ، وعذر في ذلك ، وفي رداءة عمله كله : أنه ومعه الناشر الذي تفضل عليه بنشر الكتاب عن نشرة مصرية قديمة ، يجهلان كل شيء عن قواعد النشر العلمي ، فلا المقدمة مقدمة ، ولا التعريف بالمؤلف تعريفاً ، ولا التحقيق تحقيقاً ، ولا الفهرسة فهرسة ، لأنهما ناشران مامهوجان ، (٤) لا يصدران في عملهما عن نظرية علمية وحسن فني ، فمثل كتاب «الأنباء ...» جدير بأن يعرف بصاحبه تعريفاً دقيقاً ، وتلاحق مخطوطاته في مظان وجودها ، فيؤتى بها : ويقابل بين متونها ، وتوثق مادته ويعلق عليها ، وتفهرس فهرسة شاملة دقيقة ، ليحيط الكتاب بعد ذلك على ما يناسب قيمته العلمية ، ومكانته في المكتبة العربية ، بوصفه مصدراً شاملاً ومهماً في بابيه .

والكلمة الثانية من الكلمتين الباقيتين المنوّه بهما (٥) آنفاً ففي مقدمة التحقيق ، وهي - فيما نزع - مهمة وخطيرة جداً ، لأنها صلة القاريء بفكر المحقق ومنهجه في العمل ، ومن شأن الصلة أن تصنع على بصيرة ، كيما تستطيع تقديم كاتبها وجهده ، ومنهجه للجمهور بكفاءة عالية ، والآ فلا قيمة لها ، ولا حاجة ثمة إليها ، ويعني هذا أن تكون هذه الكلمة التصديرية وظيفية لاتبريناً على الانشاء ، وأن تكون ضربة ماهرة

(١) تنظر : الصفحة :

(٢) بيروت - ١٩٥٧ .

(٣) عيون الأنباء ٣ : ص ص ١٣٥ - ٢٢٢ .

(٤) تنظر : تعليقاتنا : (٦) . ص ٢٢

(٥) تنظر : الصفحة :

للمحقق ، وبحسن بنا أن نقدم نصوصاً من مقدمات بعض المحققين ، ثم نعطي حكماً :
١ - هكذا شاءت المقادير أن يرى هذا الكتاب القيم الثور ، ويكون في متناول أيدي القراء الذين طالما تشوقوا لمطالعة وحرصوا على اقتنائه ، فضاعت أمانيتهم أدراج الرياح . (١).

٢ - عرف العرب كثيراً من ألوان الخيال ، ولكنهم لم يهتموا به ، ولم يقسموه هذا التقسيم الذي تعارف عليه النقاد حديثاً ، ووقفوا عندما يمكن أن يكون الخيال تداعي معاني ، فحصرُوا دراسته في أبواب المجاز المرسل والتشبيه والاستعارة والكناية ، وهي مبنية على تداعي المعاني .. وهذه الفنون ليست غاية في ذاتها ودراستهم لهذه الموضوعات لا تكاد تخرج عن الجملة أو الجملتين ... وشغل القدماء بهذه الفنون ، وعرفوا أساليبها ، وكان اهتمامهم منصباً على التشبيه في أول الأمر ... (٢)

٣ - أصبح الحديث عن التراث في الآونة الأخيرة جزءاً من الحديث عن تاريخ الأمة وبناء حضارتها ، وتكوين وجودها ، لما يحمله هذا الحديث من تقويم لهذا الموروث وعلاقته الأصيلة بمجد الأمة ، وقد اكتسب هذا الحديث أهمية بارزة لأن الاهتمام به بدأ في مرحلة اليقظة الفكرية التي نشرت ظلها فوق ربوع هذه الأمة . (٣)

٤ - من الملاحظ أن التأريخ الوظيفي لشبه الجزيرة العربية يتمثل في العامل الجغرافي المتميز الذي ظل يحمل المتغير الثابت لهذه الوظيفة ، وأن الخصائص الواضحة التي تجلت فيها تحدد الصلة الحقيقية للبناء الحضاري والتطور التاريخي والاحساس بالمظاهر الأساسية في التكوين البشري ، فهو المكان الذي (٤) ، هيات له القدرة الإلهية أن يحتضن دعوات التوحيد في أطرافها المتكاملة .

٥ - هذا كتاب أدب وتاريخ ، ألفه مؤلفه مدعوّاً إليه في الربع الأول من القرن السابع الهجري ليكون تعريفاً لأهل المشرق بأموال المغرب ، فجاء تعريفاً ، شافياً وافياً بما أراد مؤلفه والمؤلف له (٥) .

(١) محمد بن عيسى الكريّم ، مقدمة : الطرب في أشعار أهل المغرب : ص : د .

(٢) أحمد مطلوب ، مقدمة : الجمان في تشبيهات القرآن : ه .

(٣) نوري القيس ، وحاتم الضامن ، مقدمة : التذكرة الفخرية : ٣ .

(٤) الفاضلان ايضاً ، مقدمة : أسماء خيل العرب : ٣ .

(٥) محمد سعيد العريان ، مقدمة : المعجب في تلخيص أخبار المغرب : ١ .

٦ - بلاد اليمن تكاد تكون مهملة منسية ، ولم يدرس من تراثها الثقافي في شتى العلوم - ذلك التراث الذي ألفه علماءها في الفقه واللغة والنحو والشعر وعلم الحساب والتنجيم - إلا ما كتب عن تراجم الرجال كطبقات فقهاء اليمن : أو كتب الامثال ، وعن سيرة حكامها وتاريخهم ، وأما الكنوز الفقهية واللغوية والنحوية من نتاج علماء اليمن فما تزال مخطوطات ... فوددت أن أكون أول طالب علم ، ينفذ الغبار عن هذا الكتاب ، ليخرج للنور ، وهو من كتب النحو لبلاد اليمن . (١)

وكفى مانقدهم من النصوص ، ويمكن أن نسجل منها ما لا يتسع له مجال على سبيل : الحشر أو الانتقاء أو الالتقاط الكيفي ، ويمكن أن نستخلص مما سبقه منها ظواهر فنية كثيرة ، منها في هدي ماسجلناه :

- الانشاء في الاول .
- المباشرة في التدريس في الثاني .
- التنظير الفكري في الثالث والرابع .
- الدخول فيما يتعلق بالكتاب المحقق نفسه في الخامس .
- كتابة التاريخ في السادس .

وتضعنا هذه المستخلصات في « إشكالية » فنية ، على المحقق أن يغالبها بحكمته : فيختار المدخل المناسب إلى عمله ، وليس من حقنا أن نلزمه بشيء في هذا الصدد ، لأن تقديمه للكتاب المحقق هو فرصته الأولى لتقديم نفسه إلى قرائه ، ونحن لانشك في أن اهتبال هذه الفرصة مما يدخل في حسابه وفكره وتقديره العلمي ، ومع هذا : فمازلنا وسنبقى نقرأ مقدمات فجّة ، تستحق الأقلام التي حبرتها أن تؤخذ ، وتكسر وتستاب عن الكتابة ، لأن مقدمات الكتب من أدب العربية ، ومن واجبها - والأمر على هذا النحو - أن تكون بمستوى هذا العبء المشرف الجليل . (٢)

الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني

الموصل : ٢٦ جمادي الاولى ١٤٠٦ هـ

٥ شباط ١٩٨٦ م

-
- (١) هادي عطية مطر ، مقدمة : كشف المشكل في النحو ١ : ٧ - ٨ .
- (٢) نقول وقد نجز البحث : إننا لم نر ضرورة أن نلحق به جريدة مصادر ومراجع ، فقد استوفينا ذكر الكتب باسمائها وأسماء محققها وسنوات طبعتها ومواضعه في السياق ؛ متنا وهامشاً .